IRANIANAFFAIRS

إسلام المنسي:
إيران وإسرائيل... من عمق التاريخ إلى تحالف المصالح

من بن غوريون إلى نتنياهو...
«مجرمو الحرب» الصهاينة

شهادات تاريخية...
كيف قرأ الملك عبد العزيز نكبة فلسطين؟

شؤون إيرانية

فصلية

الفلسطينيون بين نكبتين «1948-2025»

العدد 46 - ذو القعدة 1446 هـ - مايو/أيار 2025 م
IranianAffairsMagazine - No.46 - May 2025
مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات - USA $10 – United Kingdom £5 – EURO 10 – Austria,France,Germany and Italy.
www.alkhalej.net

مركز الخليج للدراسات الإيرانية

ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

«مركز الخليج للدراسات الإيرانية» هو مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بتوفير دراسات بحثية وميدانية حول الشأن الإيراني، سعيًا إلى تعميق الرؤية الاستراتيجية العامة لإيران، وفهم «الحالة الإيرانية» الراهنة، فضلًا عن تقصي احتماليات التطور المستقبلية في بنية المشروع الإيراني الهادف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي.

وتقوم رسالة المركز على تحقيق فهم معمّق للمنطقة في ظل تلك الاستهدافات الإيرانية، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية، وتدخلات طهران في هذه الدول، والتطرّق إلى الاتجاهات طويلة الأمد لنظام الملالي. كما يُعد المركز منصة حرة تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة، وما يُحاك لها من إيران وعملائها، مع البحث عن حلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالأنشطة العدوانية لنظام الملالي.

يتعامل المركز بموضوعية وحيادية وحرفية ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، لتعزيز قدرات الدراسات الإيرانية والارتقاء بمستوى المعرفة وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

وقد تأسس مركز الخليج منذ عام 2016، برئاسة الباحث والكاتب شريف عبد الحميد، المختص في الشأن الإيراني، وللمركز مقرّان الأول في لندن، بالمملكة المتحدة، والثاني في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وهو يعمل منذ ذلك التاريخ من أجل كشف النقاب عن المؤامرات التي تستهدف المنطقة العربية، وفضح المخططات الإيرانية لزعزعة استقرارها بكل السبل.

يستهدف «مركز الخليج» توفير دراسات بحثية للمهتمين والباحثين وصُناع القرار في العالم العربي، من أجل توفير رؤية حقيقية وموضوعية لكل ما يخص الشأن الإيراني، داخليًا وخارجيًا. وذلك بهدف صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، من شأنها الحد من التأثيرات السلبية لهذا المشروع على الأمة العربية.

ويستند المركز، في إطار عمله، إلى جهود خبراء وباحثين في الشؤون الإيرانية، لتوفير تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية التي تواجه المنطقة العربية من قِبل إيران وأذرعها في الدول التي تسيطر على مقاليدها، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن.

يتبنى «مركز الخليج» عددًا من الأهداف الاستراتيجية، من بينها:

- إشاعة المعرفة بالشأن الإيراني، والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور العربي، وخاصة من الباحثين والجامعيين والمثقفين.
- إعداد الكتب والدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية والتقارير حول الشأن الداخلي الإيراني، وعلاقات طهران الخارجية.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- رصد دقيق للحالة الإيرانية بكامل تفاصيلها ومستجداتها.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني بعدة لغات، وفقًا لمعايير النشر العلمية والأخلاقية.
- تنظيم المؤتمرات وبناء الشراكات ودعم صُنّاع القرار.
- إنشاء مركز تدريب حول الشأن الإيراني، وتعليم اللغة الفارسية.
- استقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المؤهلة لتغطية كافة مجالات وأنشطة المركز.
- توفير بيئة تقنية مساندة كاملة تغطي كافة المجالات، وتضمن سير العمل بسلاسة وسهولة وأمان.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية حاضنة، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية الرحبة، مستشرفًا معالم المستقبل، وطامحًا إلى المساهمة في تعميق الوعي العربي بواقع التحديات القائمة، وإدراك خارطة التحولات المستقبلية ذات الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، وانعكاساتها على أوضاع منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصًا.

"Alkhaleej Center for Iranian Studies" is an independent research institution dedicated to providing both research and field studies on Iranian affairs. Its goal for deepen the overall strategic understanding of Iran and to comprehend the current "Iranian situation," as well as to investigate potential future developments in the structure of Iran's project, which aims to control the region's resources and export its revolution to neighboring countries.

The center's mission is to achieve a profound understanding of the region in light of Iran's objectives by offering studies on the challenges facing Arab countries, Tehran's interventions in these nations, and the long-term trends of the Iranian regime. Additionally, the center serves as a free platform for individuals to express their opinions on the region and what is being plotted by Iran and its agents, while also seeking solutions to the various problems associated with the aggressive activities of the Iranian regime.

The center operates with objectivity, neutrality, and professionalism, adhering to the highest international standards of excellence through high-quality studies and research to enhance Iranian studies and raise the level of knowledge according to top-tier competitive standards.

Alkhaleej Center was established in 2016, headed by researcher and writer Sherif Abdel Hamid, a specialist in Iranian affairs. The center has two branches: one in London, United Kingdom, and the other in Cairo, Egypt. Since its inception, it has worked to unveil the conspiracies targeting the Arab region and expose Iran's plots to destabilize the region by all means.

"Alkhaleej Center, aims to provide research studies for interested individuals, researchers, and decision-makers in the Arab world, to offer a true and objective view of all that concerns Iran, both domestically and internationally. This is with the goal of formulating a unified Arab strategy to counter Iran's expansionist project, aiming to mitigate the negative effects of this project on the Arab nation.

In its operations, the center relies on the efforts of experts and researchers in Iranian affairs to provide in-depth analyses on political, social, economic, and security issues that the Arab region faces from Iran and its proxies in countries under its control, such as Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen.

"Alkhaleej Center, adopts several strategic goals, including:

Disseminating knowledge about Iranian affairs and reaching the widest possible audience in the Arab world, particularly researchers, academics, and intellectuals.

Preparing books, scientific studies, strategic research, and reports on Iran's domestic affairs and its foreign relations.

Enhancing the ability to predict events according to distinguished academic standards, to confront various strategic challenges.

Accurately monitoring the Iranian situation in all its details and developments.

Publishing written, visual, and audio media on Iranian affairs in several languages, following scientific and ethical publishing standards.

Organizing conferences, building partnerships, and supporting decision-makers.

Establishing a training center focused on Iranian affairs and teaching the Persian language.

Attracting, developing, and qualifying skilled human resources to cover all the center's areas and activities.

Providing a fully supportive technical environment that covers all fields and ensures the smooth, easy, and secure operation of the center's work.

The center, emerging from an Arab base, aspires to reach global horizons, envisioning the future and aiming to contribute to deepening Arab awareness of the current challenges. It seeks to understand the map of future transformations with major strategic dimensions and their implications for the Middle East in general, and the Arab and Gulf regions in particular.

LATUFF 2013

شؤون إيرانية

مجلة أسبوعية تصدر شهريًا مؤقتًا عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن – القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 46
السنة الرابعة
ذو القعدة 1446 هـ
مايو/أيار 2025 م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني
سحر عزوز

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وإفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

نهاية «عصابة تل أبيب» على أنقاض غزة

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيل، منذ 19 شهرًا، ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، الذي يتعرض لموجة من التقتيل والتدمير والتجويع، لم يشهد لها العالم مثيلًا على مر التاريخ.

ومنذ الأيام الأولى للعدوان، أعلن كبار المسؤولين في حكومة الاحتلال عن نيتهم تهجير السكان الفلسطينيين في غزة، حيث صرح وزراء في الحكومة بأن أراضي القطاع ستتقلص، وأن نسف غزة وتدميرها بالكامل «أمر رائع»، وأن هذه الأراضي ستُمنح للمستوطنين. وقال وزير الزراعة والأمن الغذائي آفي ديختر: «نحن الآن بصدد تنفيذ نكبة غزة».

لقد أكدت ذلك تقارير صادرة عن منظمات حقوقية دولية، كان آخرها البيان المطوّل الذي أصدرته «منظمة العفو الدولية» مؤخرًا، وأكدت فيه أن «إسرائيل ترتكب أعمال إبادة جماعية، وهي تدرك تمامًا الضرر الذي لا رجعة فيه الذي يلحق بالفلسطينيين في غزة».

وأضافت المنظمة، مخاطبة حُكام (تل أبيب): «إذا ارتُكبت هذه الأعمال كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، فالأمر سيكون أيضًا بمثابة جرائم ضد الإنسانية».

رغم ذلك، لم يتراجع بنيامين نتنياهو وعصابته من أعضاء حكومة (تل أبيب) قيد أنملة، عن جرائمهم المروعة في غزة. بل إن هذه الجرائم في تصاعد يومًا بعد يوم، وتزداد وحشية ودموية وتجبرًا، على مرأى ومسمع من العالم كله.

وهذا يعني أن نتنياهو وعصابته لا يستجيبون لأي نداءات دولية، أو حتى داخلية، للتهدئة، والجلوس على مائدة المفاوضات بِنِيَّة صادقة من أجل وضع حد للمأساة الإنسانية المستمرة في القطاع، وهم يستمرون في تطرفهم، وعنصريتهم، وإرهابهم، وتحديهم للمجتمع الدولي ومنظماته؛ ما يؤكد فقدانهم للتوازن، وللتفكير السياسي السليم، وأن نهايتهم ستكون على أنقاض غزة.

إن نهاية «عصابة تل أبيب» القريبة تظهر بجلاء في كل استطلاعات الرأي الأخيرة داخل الكيان الإسرائيلي، التي حصل فيها نتنياهو وعصابته المتطرفة الحاكمة على تقديرات متدنية، وذلك بعد الفشل العسكري الذريع في غزة، وعدم قدرتهم على تحرير الرهائن، وفشلهم أيضًا في القضاء على فصائل المقاومة الفلسطينية.

هذه بعض المؤشرات الكبرى على النهاية الوشيكة لحقبة نتنياهو الدامية، كما يؤكد المراقبون، اعتمادًا على تحليل تلك الأحداث التي لا تصب في مصلحته، بل تؤشر على اقتراب نهايته التي ستكون نهاية مدوية، يراها بعض المحللين بعيدة، ونراها قريبة.

شؤون إيرانية

فلسطين.. بين نكبتين

06

المحتويات

10 الفلسطينيون يُحيون الذكرى الـ 77 لـ «النكبة»

21 قائمة المذابح... تاريخ إسرائيل المُضرّج بدماء الفلسطينيين

30 مجازر النكبة الفلسطينية

40 هل يعيش الفلسطينيون... «النكبة الثانية»؟

6 فلسطين... بين نكبتين
شريف عبدالحميد

13 6 ملايين لاجئ فلسطيني منذ النكبة
إسراء حبيب

17 «تطهير فلسطين» عرقيًا... الجريمة التي سقطت بالتقادم
أحمد النعماني

33 الفلسطينيون... أكبر مجموعة «لاجئين» في العالم
إسراء حبيب

37 17 عامًا من الحروب الإسرائيلية على غزة
سحر عزوز

44 من بن غوريون إلى نتنياهو... قائمة «مجرمي الحرب» الإسرائيليين
يوسف شرف الدين

66 نتنياهو... الفاسد الذي يحمل مفاتيح «أورشليم»
د. محمد جميح*

48 كيف قرأ الملك عبد العزيز نكبة فلسطين؟

52 إيران وإسرائيل: من الجذور التاريخية إلى تقاطع المصالح الإستراتيجية

53 أصوات الداخل تكشف الشرخ بين النظام والمجتمع

56 كيف صنع الغرب فوضى المشرق العربي

فلسطين... بين نكبتين

شريف عبد الحميد

تأتي الذكرى السنوية الـ 77 لنكبة فلسطين الأولى عام 1948، بالتزامن مع نكبة ثانية يعيشها الفلسطينيون منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حتى الآن، وهي نكبة جديدة بمعنى الكلمة، نرى تداعيتها المؤلمة يوميًا في سقوط عشرات الألوف من الشهداء ومئات آلاف المصابين تحت ركام قطاع غزة المدمر، وفي الضفة الغربية المحتلة.

وتحلّ ذكرى النكبة الأولى مفعمةً بالدلالات والشجون والآلام، مع إحصائياتٍ صادمةٍ أعلنها «الجهاز المركزي للإحصاء» الفلسطيني، تضمّنت أرقامًا صادمة عن النكبتين الأولى 1948 والثانية 2025، أشارت إلى سقوط 154 ألف شهيد خلال العقود الثمانية الماضية، ومليون معتقل منذ نكسة 1967، في حين يلامس عدد شهداء النكبة الثانية في غزّة نصف العدد الكلي للشهداء، أي قرابة 65 ألف شهيدًا، بينهم 18 ألف طفلًا و12 ألف امرأة.

وقدّم جهاز الإحصاء الفلسطيني، في مناسبة ذكرى النكبة الأولى، أرقامًا وإحصائياتٍ لافتةً عن الجبهة والساحة المنسية في الضفّة الغربية، مع سقوط عشرة آلاف شهيدٍ وجريحٍ منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مع 20 ألف معتقل تقريبًا، مع تسارع عمليات التهويد والاستيطان غير المسبوقة.

تصفية القضية الفلسطينية

في الذكرى السنوية السابعة والسبعين للنكبة الأولى، أعادت حرب الإبادة الجماعية التي تواصل (إسرائيل) ارتكابها منذ 19 شهرًا في قطاع غزة، سكان القطاع إلى ذكريات آبائهم وأجدادهم المريرة، حيث تنعدم مقومات الحياة ويُقحم الفلسطينيون في نمط عيش بدائي قسري في مشهد يقول السكان إنه «أسوأ» من نكبة 1948.

وعلى مدار 19 شهرًا، أعادت آلة الإبادة الإسرائيلية عجلة الزمن 77 عامًا إلى الوراء، حيث عادت الخيام لتملأ المساحات التي أصبحت فارغة بعدما دمر الجيش مبانيها، وتلاشت مقومات الحياة الأساسية وتهدمت الطرق المعبدة وتفاقمت الظروف المعيشية الصعبة.

اللاجئ الفلسطيني المُسن جبر حسين علي، الذي هُجِّر أجداده منذ سبعة عقود من قرية «دير سنيد» شمال شرق غزة، قال لوكالات أنباء عالمية، إنه «وفق روايات الأجداد لم تمر عليهم ظروف شبيهة بحرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة».

وأكد جبر حسين علي (68 عامًا)، أن قطاع غزة يعيش حاليًا «نكبة ثانية» بعد نكبة تأسيس الكيان الإسرائيلي، مشيرًا إلى أن «أجداده لم يمروا عام 1948 بهذا الحجم من الدمار والتشتيت وتدمير المنازل وقتل الشيوخ والأطفال».

ولكن النكبة الحالية، تبدو أكثر فداحة وخطورة من سابقتها. فحين خاض الصهاينة حرب 48 كانوا يحاصرون المدن والبلدات الفلسطينية والقرى على شكل «حدوة حصان»، بحيث يتركون جانبًا مفتوحًا يسمح بخروج الأهالي والسكان العرب من بلدانهم. أما الآن فالأمر مختلف تمامًا، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بسحق الشعب الفلسطيني بالدبابات والطائرات، التي تقتلهم بعشرات الآلاف دون وازع من ضمير إنساني، أو رادع من قانون دولي.

ولا جدال أن النكبة الحالية أشد وأخطر، وتتمثل خطورتها في أن الاحتلال الإسرائيلي، في النكبة الأولى، كان يريد الأرض دون السكان. أما الآن فيريد إبادة السكان والاستيلاء على الأرض، لأن السكان ظلوا موجودين بعد النكبة الأولى، وظلوا يمثّلون مشكلة بالنسبة للاحتلال، ولسان حال الصهاينة الآن يقول: «دعونا نُفنيهم أو نُرحلهم ونأخذ الأرض لتصفية القضية إلى الأبد».

> قطاع غزة يعيش «نكبة ثانية» بعد النكبة الأولى التي شهدت قيام الكيان الصهيوني عام 1948

ولا تختلف خيام اللاجئين عشية نكبة 1948 كثيرًا عن خيام النازحين عشية نكبة 2025. وفي الحالتين، فإن العدو الإسرائيلي واحد، والهدف من العدوان في النكبتين هو السيطرة على كل أرض فلسطين، كمقدمة للهيمنة على مقدرات وثروات المنطقة العربية كلها.

وفي النكبة الأولى، تعاطفت شعوب العالم مع اللاجئين الفلسطينيين، وقدمت لهم الطعام، وأسست الأمم المتحدة وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، واتخذت القرارات بحق العودة إلى فلسطين.

أما في النكبة الثانية، فقد تجاهل العالم مأساة النازحين الفلسطينيين، وتركهم جوعى في الخيام بفعل الحصار الإسرائيلي. في الوقت الذي تعمد الاحتلال أن يلغي اعترافه بمنظمة «الأونروا»، ويعيق عملها الإغاثي في خيام النازحين، بل وانتقل الفعل الصهيوني من رفض حق العودة، إلى توسيع مجال الهجرة من غزة إلى المنافي البعيدة.

وللنكبة الثانية الراهنة، ميزتان رئيسيتان عن نكبة 1948. الميزة الأولى هي أن الحرب الصهيونية الجارية على غزة، هي أول حرب تخوضها الدولة الصهيونية بمشاركة كاملة من الولايات المتحدة وتأييدها غير المشروط، فضلاً عن تأييد ودعم من بعض حلفائها الأوروبيين.

صحيح أن أمريكا أمدّت (إسرائيل) بجسر جوي من التسليح خلال حرب عام 1973، لكن الأمر كان لمساعدة (تل أبيب) على صدّ الهجوم العربي والحيلولة دون سقوطها نهائيًا. ولم تؤيد الولايات المتحدة رسميًا الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982 ولا العدوان اللاحق عام 2006. أما هذه المرة، فإن واشنطن مساهِمة بصورة مباشرة في العدوان ومنذ لحظته الأولى، حتى اللحظة.

والميزة الثانية، أن النكبة الأولى ترافقت مع هزيمة الجيوش العربية في الحرب التي خاضتها من أجل نجدة شعب فلسطين. أما النكبة الحالية، فتجري على الملأ دون أي مساندة عسكرية عربية، لأن الظروف الجيوسياسية اختلفت بشكل جذري، ولم يعد خيار الحرب مطروحا على الطاولة أمام الدول العربية، ولو إلى حين.

تأسيس نكبة جديدة

تُعيد الغارات الإسرائيلية الجوية إلى ذاكرة أهالي غزة مشاهد النكبة الفلسطينية التي حدثت

آلة الإبادة الإسرائيلية أعادت عجلة الزمن 77 عامًا إلى الوراء بتدمير كل مقومات الحياة في غزة

تأتي الذكرى السنوية الـ 77 لنكبة فلسطين الأولى عام 1948 بالتزامن مع نكبة ثانية في غزة

في عام 1948، حين تم تهجيرهم لأول مرة من أرضهم، وهذه المرة يواجه سكان القطاع الرافضون للتهجير قصف الطيران الإسرائيلي بأيادٍ خالية وصدور عارية، يقفون عاجزين حتى عن الدفاع عن أنفسهم.

ورصدت جهات دولية عديدة، سياسية وإعلامية، ما يحدث في غزة باعتباره نكبة ثانية، إذ يقول عدنان أبو حسنة، المستشار الإعلامي لوكالة «الأونروا»: «شهدتُ حروبًا كثيرة قبل ذلك في غزة، لكنني لم أرَ حجم هذه المأساة. إنها نكبة جديدة للفلسطينيين. لم أكن أتوقع أن أرى مئات الآلاف من النازحين الذين تركوا كل شيء».

يضيف أبو حسنة: «لم أرَ في حياتي، إزالة أحياء كاملة عن الوجود في مدينة غزة. رأيت أناسًا، هم سكان مدينة غزة الأصليون، الذين لم يغادروا غزة منذ آلاف السنوات، ولكن اليوم أصبحوا لاجئين ونازحين في مدينة جديدة».

إلى ذلك، يتجلى مشهد غزة في صورة «النكبة الثانية» للفلسطيني المُطارَد بالإبادة، والتهجير، وترك البيوت والانتقال من شمال غزة إلى جنوبها في طريق ملغوم بالموت والفاشية، يتشتت فيه الناس وتصبح العائلة الواحدة أجزاء متفرقة بين عدة أماكن، ويصبح الفرد كذلك مشتتًا بين الأرض والزمن والقلق؛ فإلى أين يذهب في هذه الأيام التي تحمل النكبة لغزة؟

إن المشهد لدامٍ، بحيث تعجز أمامه اللغة عن التعبير والتوصيف، وقد نفدت من البلاغة، بيانًا وبديعًا ومعنىً، كل الأساليب والأفكار لتصويره وبقيت قاصرة عن ذلك، فقد أصبح الإنسان هناك ممزقًا بلا مدينة وهوية، ناهيك بكينونته الفلسطينية المُطاردة من الصهيونية.

ورغم أن قيام (إسرائيل) كان نتيجة للنظام الدولي الذي تشكّل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن طبيعتها الحالية، التي تعمل حكومة بنيامين نتنياهو على تكريسها، باعتبارها نظام صهيونية دينية متطرّفة تعمل على إبادة الفلسطينيين، تدشّن نهاية النظام الدولي السابق، الذي شكّلت الأمم المتحدة والقوانين والشرع الدولية منظومتها الفاعلة.

وفي إبادتها للفلسطينيين، وتأسيس نكبة جديدة لهم، تعلن (إسرائيل) أمام أعين العالم أجمع - بوضوح- خروجها على النظام الدولي الذي شكّلها. وعليه، فإما أن تكون «إسرائيل الجديدة» طليعة نظام عالمي جديد يقوم على الإبادة الجماعية، وإما أن ينتصر منطق الاستقرار والازدهار وإنهاء النزاعات والحروب.

النكبة

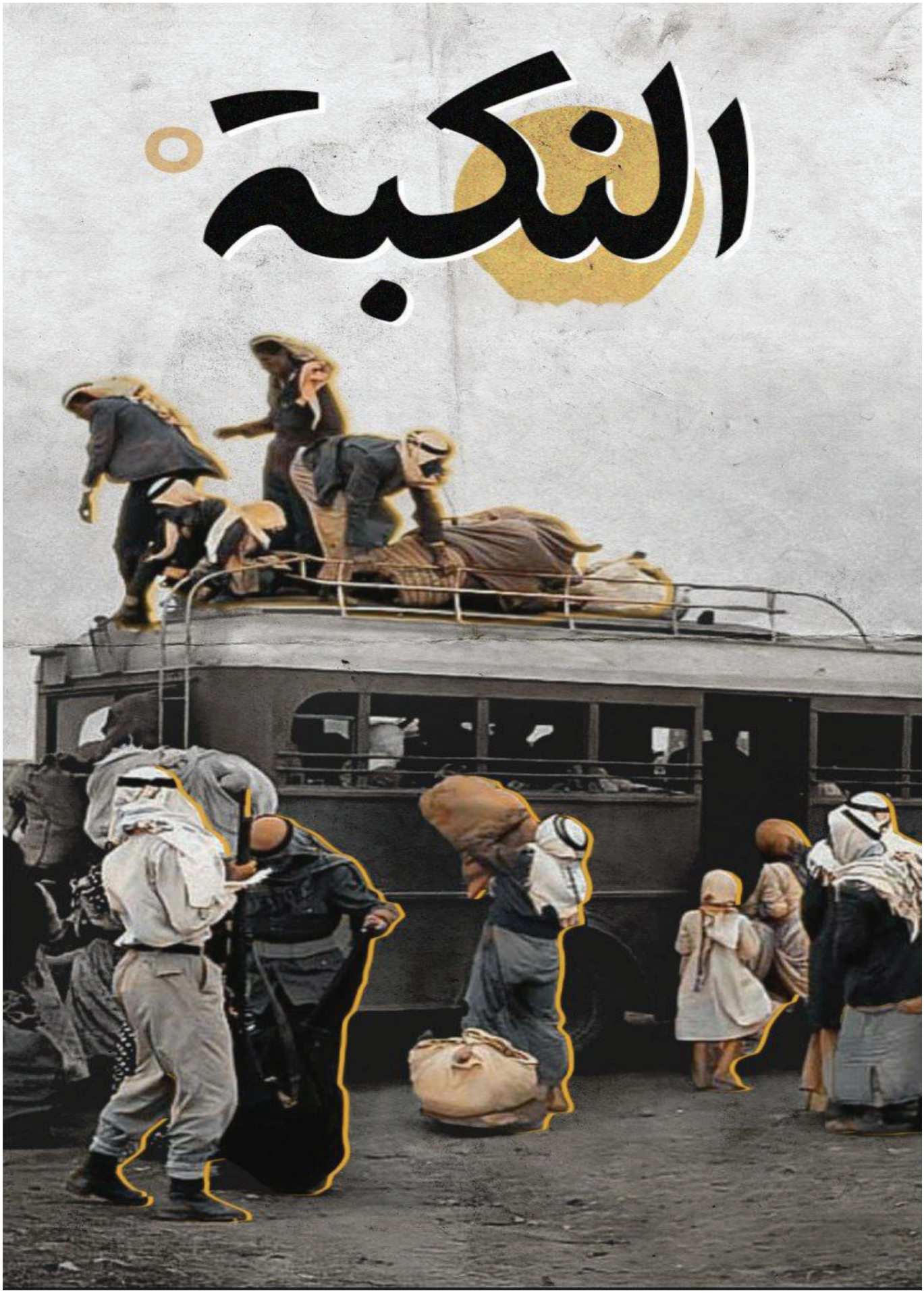

77 عامًا من النكبة... ومازالت «فلسطين للفلسطينيين»

تمرّ في هذه الأيام الذكرى السابعة والسبعون لنكبة فلسطين، حين أُعلن عن قيام الكيان الصهيوني عام 1948. ولم يكن ذلك الحدث التاريخي المشؤوم كارثةً على الفلسطينيين وحدهم، بل امتدت آثاره المأساوية لتشمل الأمة العربية جمعاء، ولا تزال تداعياته قائمة حتى اليوم.

فبعد 77 عامًا من النكبة الأولى، يتواصل المشهد ذاته تهجيرًا وتدميرًا ممنهجًا في غزة والضفة الغربية المحتلة. ولا تختلف فصول المأساة عما جرى عام 1948، فالاحتلال الإسرائيلي يُعيد إنتاج النكبة بأدوات أكثر تطورًا، وبالأهداف ذاتها في طمس الهوية، وسحق الذاكرة الوطنية، ودفع الفلسطيني إلى الرحيل القسري عن أرض آبائه وأجداده.

لم تكن النكبة الفلسطينية عام 1948 مجرد لحظة تاريخية عابرة، بل كانت بداية لمعاناة طويلة ما زال يعيشها الشعب الفلسطيني بكل مرارة، من تشريد وشتات وفقدان للأرض والحقوق. مع هذا، ورغم اقترابها من إتمام العقد الثامن، لم تضعف من عزيمة الشعب الفلسطيني، بل زادته إصرارًا على التمسك بهويته الوطنية، وحقوقه المشروعة.

نكبة فلسطين التاريخية، التي تمر ذكراها البغيضة في 15 مايو/ أيار من كل عام، لم تعد نكبة واحدة، بل يمكن القول بأن هناك نكبة أخرى أكثر فداحة يتعرض لها قطاع غزة منذ الحرب الإسرائيلية الغاشمة التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2023، مع اتجاه الاحتلال للسيطرة على الجزء الأكبر من القطاع، والتمسك بالوصول إلى هدف تهجير ما يقرب من 2 مليون شخص.

وشكّل الخامس عشر من مايو/ أيار، علامة فارقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، بكل ما تختزنه الذاكرة من صور أليمة جسدت بشاعة وحجم الجريمة التي اقترفتها العصابات الصهيونية، وكل الأطراف التي وقفت معهم لتهجير شعبنا من أرضه، لأجل تحقيق المقولة الكاذبة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب».

وفي حين يستذكر العالم تهجير أكثر من 950 ألف فلسطيني من ديارهم عام 1948، يعيش أهالي قطاع غزة اليوم نكبة متواصلة، على وقع القصف والدمار والحصار الخانق، في حرب أرهقت البشر والحجر وتجاوزت كافة القوانين والمعاهدات الدولية.

ما يحدث في غزة والضفة الغربية ليس مجرد عدوان، بل فصلٌ جديد من ذات المشروع الذي بدأ عام 1948، مشروع لا يزال يطارد الفلسطيني من مهده إلى منفاه، من بيته الأول إلى قبره الأخير، مشروع لا يمل من القتل، ولا يشبع من التهجير.

ورغم ذلك كله، ومع مرور نحو ثمانية عقود من التقتيل والتدمير والتهجير، مازال الصمود الفلسطيني مستمرًا، ومازالت «فلسطين للفلسطينيين».

مسيرات حاشدة تحت شعار «لن نرحل»

الفلسطينيون يُحيون الذكرى الـ 77 لـ «النكبة»

يوسف شرف الدين

تحلّ الذكرى السابعة والسبعون للنكبة هذا العام، بينما يتواصل العدوان الهمجي الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي أسفر حتى الآن عن استشهاد 52928، أغلبيتهم من الأطفال والنساء، إضافة إلى إصابة 119846 آخرين، فيما لا يزال آلاف الضحايا تحت الأنقاض.

وأُقيمت فعاليات ذكرى النكبة في داخل فلسطين المحتلة وعدة دول، تحت شعار: «لن نرحل.. فلسطين للفلسطينيين»، وشملت تنظيم مسيرة مركزية من أمام ضريح الزعيم الراحل ياسر عرفات في مدينة رام الله، بعد وضع أكاليل من الزهور على الضريح، وتوقف تام عن الحركة لمدة (77 ثانية) عند إطلاق صافرة الحداد، عبر المساجد والإذاعات المحلية ودق أجراس الكنائس، وإطلاق

النكبة بكل ما تحمل من معاني الكارثية والوحشية والعنصرية استمرت خلال سبعة عقود ولا تزال مستمرة حتى اليوم

معرض فني بمتحف محمود درويش يضم 77 لوحة فنية، بعدد سنوات النكبة من فناني أراضي الـ 48 والشتات.

وخرج الفلسطينيون في مخيمات الشتات في مسيرات ووقفات رافعين أعلامًا تحمل أسماء المدن والقرى التي تركها أجدادهم، وأعلام فلسطين والرايات السوداء وأخرى رُسم عليها «مفتاح العودة». كما أحيت الجاليات الفلسطينية في مختلف دول العالم ذكرى النكبة، بمسيرات ووقفات للتأكيد على أن «حق العودة» حق مقدس لا يسقط بالتقادم.

وبعد مرور 77 عامًا على النكبة، ما زال الاحتلال الإسرائيلي يمارس أبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، التي تصاعدت بوتيرة أشد خلال العدوان المتواصل على قطاع غزة والضفة الغربية منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

ورغم تهجير 957 ألف فلسطيني في عام 1948، وأكثر من 200 ألف فلسطيني بعد حرب يونيو/ حزيران 1967، فقد بلغ عدد سكان دولة فلسطين المقدر نحو 5.5 مليون فلسطيني منتصف عام 2025، 3.4 مليون في الضفة الغربية، و2.1 مليون في قطاع غزة.

وبناءً على التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن هناك 15.2 مليون فلسطيني في العالم منتصف عام 2025، أكثر من نصفهم يقيمون خارج فلسطين التاريخية (7.8 مليون؛ منهم 6.5 مليون في الدول العربية)، فيما يقيم نحو 7.4 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية، في المقابل هناك أيضًا نحو 7.4 مليون يهودي وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبذلك يتساوى عدد الفلسطينيين والإسرائيليين في فلسطين التاريخية مع منتصف عام 2025.

7 عقود من «النكبات»

يعتقد البعض أن النكبة حقبة تاريخية قصيرة مليئة بالمعاناة والوحشية، مرّ بها الشعب الفلسطيني إبان قيام الكيان الإسرائيلي، من منتصف عام 1947 وحتى منتصف عام 1949. ولكن الحقيقة غير ذلك تمامًا، فالواقع أن النكبة، بكل ما تحمل من معاني الكارثية والوحشية والعنصرية، استمرت خلال سبعة عقود، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، بل وبشكل منهجي أعمق.

ومنذ النكبة، وضعت القيادة الصهيونية خطة للسيطرة والتحكم في الشعب الفلسطيني وإحباط قدرته على الثورة والرفض، وتدمير أي فرصة للحلم بمستقبل أفضل مبني على الحرية والاستقلال والكرامة والعودة لدياره التي هُجِّر منها بقوة السلاح.

كانت أولى هذه الخطوات، هي تقسيم الشعب الفلسطيني المتبقي داخل فلسطين التاريخية إلى معازل، مفصولة تمامًا عن بعضها بعضًا وتخضع لقوانين مختلفة، وتختلف تمامًا عن السكان اليهود في المناطق نفسها. وهو ما انتهينا إليه اليوم بواقع دولة الفصل العنصري، التي أثبتتها كثير من المؤسسات الدولية الحقوقية، مثل «هيومن رايتس ووتش» و«أمنستي إنترناشيونال»، وحتى مؤسسة بيتسيلم الإسرائيلية.

وهناك أكثر من مليون فلسطيني تعرض للاعتقال والتعذيب والحرمان، منذ احتلال أجزاء أخرى من فلسطين ودول عربية عام 1967، بمن فيهم آلاف الأطفال والنساء والمرضى وكبار السن.

آلاف البيوت والمؤسسات تم هدمها خارج القانون، آلاف الدونمات سُرقت من أصحابها الأصليين ومنحت لعُتاة المستوطنين لبناء بؤر استيطانية جديدة. مئات الآلاف من الأشجار، وخاصة الزيتون، تم قطعها أو تدميرها أو حرقها، الثروات الطبيعية وخاصة المياه، الشحيحة أصلًا، سُرقت.

والآن، أكثر من 76% من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وهو ما يعني الحرمان من حرية الحركة وخطر التنقل وتدمير الاقتصاد المحلي لصعوبة الاستيراد والتصدير، إضافة إلى الاقتحامات اليومية داخل المدن والقرى الفلسطينية وترويع الآمنين.

ويعيش قطاع غزة، الشريط الساحلي الضيق منذ أكثر من 19 عامًا تحت حصار إسرائيلي خانق، ما حوّل القطاع وسكانه 2.3 مليون نسمة، 60% منهم أطفال، إلى أكبر سجن مفتوح، ثم كان العدوان المستمر منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حتى اللحظة، والذي تسبب في سقوط آلاف الشهداء ومئات آلاف المصابين، فضلًا عن تشريد معظم سكان غزة من أراضيهم، وتدمير القطاع بحيث يصبح غير صالح للحياة، لإرغام السكان على الهجرة منه طوعًا أو قسرًا.

والأخطر من ذلك كله، أن 7 ملايين فلسطيني في الشتات يعانون الحرمان من أبسط الحقوق الأساسية ويتعرضون بشكل متكرر لموجات من الاضطهاد والملاحقة في الدول المختلفة، يحرمون من حقهم الطبيعي في العودة لديارهم التي هُجّروا منها بالقوة، كما حدث مع كثير من الشعوب التي تركت بلادها في فترات الحرب والأزمات.

أوجه الظلم التاريخي

يقول الكاتب الفلسطيني د. عبد الرحمن جاموس، إن ما يُحتفل به في الكيان الإسرائيلي بوصفه «عيد الاستقلال»، لا يعدو كونه وجهًا آخر من أوجه ظلم تاريخي لا زال يُمارس حتى اليوم بحق الشعب الفلسطيني، الذي بقي، رغم مرور 77 عامًا، صامدًا متمسكًا بحقوقه الوطنية والتاريخية غير

الجاليات الفلسطينية في مختلف دول العالم أحيت الذكرى بوقفات للتأكيد على أن «حق العودة» لا يسقط بالتقادم

النكبة تحوّلت من لحظة زمنية فارقة إلى بنية قائمة يُعاد إنتاجها يوميًا عبر سياسات التهويد والاستيطان والتدمير

النكبة جرح نازف

القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق العودة إلى دياره التي هُجّر منها قسرًا، وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

يضيف الكاتب: لقد تحولت النكبة من لحظة زمنية إلى بنية قائمة، يُعاد إنتاجها يوميًا عبر سياسات التهويد، والاستيطان، والحصار، والقتل، والتجويع، كما نشهد اليوم في قطاع غزة الذي يتعرض لعدوان هو الأبشع منذ النكبة، وكأن (إسرائيل) تسعى لاجتثاث الشعب الفلسطيني مرةً أخرى، بوسائل أكثر تطورًا ووحشية.

من جانبه، يؤكد الأكاديمي والكاتب اللبناني رامي الريس، أنه لا يمكن القبول بفكرة اقتلاع شعب من أرضه، وتهجيره بالقتل والتدمير الممنهج، ومن ثم الاستيلاء على الأرض والاستيطان فيها عنوة، دون الاكتراث لأي مواثيق دوليّة أو قوانين أو أعراف، لا بل الذهاب نحو تزوير التاريخ وإعادة صياغته وفق روايات ملفقة، ترمي إلى حرف المسار بما يتناسب مع رؤية الاحتلال ومشروعه التوسعي.

ويضيف الريس، أن «ما هو مثير للاشمئزاز يتعلق بتغاضي المجتمع الدولي على مدى عقود عن كل تلك السلوكيّات، لا بل تغطيتها والدفاع عنها وتوفير الغطاء لها عندما يلزم الأمر، وأبعد من ذلك محاسبة ومحاصرة أولئك الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة والمحقة في قيام الدولة المستقلة وعودة اللاجئين، ووصفهم بالإرهابيين!».

ورغم هذا الواقع المرير، تبقى النكبة شاهدًا حيًا على فشل المشروع الصهيوني في اقتلاع الهوية الفلسطينية، لأن الأجيال المتعاقبة ما زالت تتوارث الرواية والحق، وتحمل مفاتيح العودة، وتدافع عن كينونتها وحقها في الحياة، في مواجهة واحدة من أطول وأعنف عمليات الاستعمار في العصر الحديث.

■ المصادر:

1- النكبة.. أكبر من مجرد حدث تاريخي، موقع الجزيرة نت، 4 يونيو/ حزيران 2023.

2- 77 عامًا على نكبة فلسطين، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، 15 مايو/ أيار 2025.

3- نكبة فلسطين.. 77 عامًا من الجريمة المستمرة في ظل «استقلال» كيان الاحتلال!، موقع معا، 15 مايو/ أيار 2025.

15 مايو من سنة ١٩٤٨،طرد أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني

المأساة مستمرة خلال أكثر من سبعة عقود

6 ملايين لاجئ فلسطيني منذ النكبة

إسراء حبيب

صورة أهالي قرية عراق المنشية وهم يغادرونها عام 1949 بعد أن طردهم الاحتلال منها

النكبة تهجيرًا لم تكن للفلسطينيين فقط... بل خطة ممنهجة لاجتثاث شعب بأكمله من على خريطة العالم

نكبة فلسطين.. 77 عامًا من المجازر والتشريد

في مثل هذه الأيام من عام 1948، وبالتحديد يوم 15 مايو/ أيار من ذلك العام، لم يكن الفلسطينيون على موعد مع مجرد احتلال عابر، بل مع نكبة إنسانية مازالت مستمرة حتى اللحظة، حيث اقتُلعت جذور ملايين السكان الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم قسرًا، وبدأت رحلة نزوح لم تعرف نهاية. لم تكن النكبة مجرد لحظة تهجير، بل كانت لحظة خيانة للعدالة، وعنوانًا لظلم لا يزال قائمًا منذ 77 عامًا.

وسيرة النكبة التي عايشتها أجيال وراء أجيال ليست صفحات طُويت من الذاكرة الفلسطينية والعربية، بل هي جرح نازف يسري في ذاكرة الأجيال، حيث لا تزال المفاتيح تُحفظ كما تُحفظ الذكريات، ويُروى الحنين للبيوت المهدّمة تنتقل كوصية مقدسة من الأجداد، إلى الآباء، إلى الأبناء، وصولًا إلى الأحفاد.

لم تكن النكبة تهجيرًا للفلسطينيين فقط، بل كانت -ولا تزال - خطة ممنهجة لاجتثاث شعب بأكمله من وطنه، ومحو وجوده من على خريطة العالم، تحت غطاء صمت دولي لا يقل قسوة عن جرائم الاحتلال.

خارطة «الشتات الفلسطيني»

في عام 1948، أُجبر ثلاثة أرباع مليون فلسطيني على الرحيل عن أرض وطنهم، بعد طرد غالبيتهم الساحقة من المدن والبلدات والقرى التي احتلها المستوطنون اليهود، إما بالترهيب وإما بقوة السلاح.

وتفيد بعض التقديرات بأن نحو 280 ألفًا من هؤلاء الفلسطينيين نزحوا إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، و70 ألفًا إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، و190 ألفًا إلى قطاع غزة، و100 ألف إلى لبنان، و75 ألفًا إلى سوريا، و7 آلاف إلى مصر، و4 آلاف إلى العراق، وتوزع الباقون على بلدان عربية أخرى.

كانت نكبة 1948 حدثًا أسَّس لكارثة الشعب الفلسطيني، المتمثلة في سلسلة من الأحداث المأسوية التي تظهر أكبر تجلياتها في لجوء الفلسطينيين وتشردهم المتواصل: من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب يونيو/حزيران 1967، ومن لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف سنة 1982، وأثناء «حرب المخيمات» (1985-1987)، ومن الكويت في عامَي 1990-1991 بعد الغزو العراقي للكويت، ومن ليبيا عام 1994، ومن العراق عام 2003، ومن سوريا بعد اندلاع الأحداث الدامية فيها عام 2011.

وإذا كان الفلسطينيون في مخيمات لجوئهم في بلدان الشتات وفي دول الاغتراب البعيدة، يحيون «يوم النكبة» بتنظيم مسيرات العودة وبالدعوة إلى الاعتصام أمام مقرات هيئة الأمم المتحدة، فإن الفلسطينيين المُهجَّرين داخليًا الذين لم يغادروا ما أصبح يسمى فيما بعد «إسرائيل»، يقفون أيضًا في هذا اليوم على أطلال قراهم المدمَّرة.

وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر/كانون الثاني 1948 هو القرار الأول الذي نادى بسماح (إسرائيل) بعودة اللاجئين، ويُجَدِّد

قرار الأمم المتحدة الصادر في ديسمبر/ كانون الثاني 1948 هو القرار الأول الذي نادى بسماح إسرائيل بعودة اللاجئين

بعد 77 عامًا من النكبة يتواصل المشهد ذاته تهجيرًا وتدميرًا ممنهجًا في غزة والضفة الغربية المحتلة

هـذا القـرار في كل عام منذ صـدوره، ويَنُصّ القـرار على ما يلـي: «وجـوب السـماح بالعودة، فـي أقرب وقـت ممكن للاجئيـن الراغبين فـي العودة إلى ديارهم والعيش بسـلام مـع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عـن ممتلكات الذين يقـررون عدم العـودة إلى ديارهم وكذلك عـن كل فقدان أو خسـارة أو ضرر للممتلـكات بحيث يعود الشـيء إلى أصله وفقاً لمبـادئ القانون الدولي والعدالـة، بحيث يعوّض عن ذلـك الفقدان أو الخسـارة أو الضرر من قبـل الحكومات أو السلطات المسؤولة».

وبـدلًا من السـماح بعـودة جميـع اللاجئيـن، قَدّمَت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عرضًا بالسماح بعودة 100 ألف لاجئ فقط إلى فلسطين، ولكن ليس بالضرورة إلى مناطقهم التـي خرجوا منهـا، ويتضمن ذلك 25 ألف لاجـئ عادوا إلى ديارهم خِلْسَة، و10,000 حالة إعادة شمل للعائلات.

واشترطت (إسرائيل) لتنفيذ ذلك العرض توقيع معاهدة سـلام مع الدول العربية تضمن لها الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتهـا والتي تقع ضمـن منطقة الدولة العربيـة بناء على قرار الأمم المتحدة بتقسـيم فلسـطين، واشـترطت كذلك أن تسـتضيف الدول العربية مـا يَتَبَقّى مـن اللاجئين البالغ عددهـم 650,000-550,000، وذلـك خِلَافًـا للوعـد الذي قَطَعَتْـه (إسـرائيل) عند دخولهـا الامم المتحـدة. ورَفَضَت الـدول العربيـة ذلـك العـرض لأسـباب قانونيـة وأخلاقية وسياسية

فصول التهجير القسري

كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في تقرير له صدر مؤخرًا، عن وجود أكثر من 6 ملايين لاجئ مسـجلين لـدى وكالـة الأمـم المتحـدة لإغاثـة وتشـغيل اللاجئيـن الفلسطينيين «أونروا» في فلسطين ودول الشتات، ويعانون اللجـوء، نتيجة تهجيرهم من أراضيهم قسـرًا إبان نكبة عام 1948.

وأضـاف الجهاز المركزي، أن سـجلات وكالـة «أونروا» تقـول إن عـدد اللاجئين الفلسـطينيين المسـجلين لديها، وذلك في يناير/كانون الثاني من عام 2022، حوالي 5.9 مليون لاجئ، منهم نحو 2.5 مليون في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشـكلون حوالي 42 بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين (15 بالمئة في الضفة الغربية مقابل 27 بالمئة في قطاع غزة).

وأشـار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني إلى عدد اللاجئين المسـجلين في الدول العربية، لافتًا إلى أن نسـبة اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن حوالي 40 بالمئة مـن إجمالي اللاجئين الفلسـطينيين، في حين يضم لبنان 8 بالمئة، وسوريا 10 بالمئة منهم.

وأضـاف الجهـاز، أن هذه التقديرات تمثـل الحد الأدنى لعـدد اللاجئين الفلسـطينيين، باعتبار وجود أعـداد كبيرة من اللاجئين غير المسـجلين، إذ لا يشـمل هـذا العدد من تم تشـريدهم من الفلسـطينيين بعد عام 1949 حتى حرب يونيو/حزيران 1967 بحسـب تعريف وكالـة الأونروا، كما أنه لا يشمل أيضًا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام 1967 على خلفية الحرب، والذين لم يكونوا لاجئيـن أصـلًا.

ورغـم مـرور أكثـر من سـبعة عقـود، لا يـزال ملايين الفلسـطينيين يرزحون في المنافي، يحملـون خيام اللجوء فـوق أكتافهم وحق العودة فـي قلوبهم، بينما تسـتمر آلة الاحتـلال في طمـس المعالـم، وتهويـد القـدس، وخنق غزة، وتهجير سـكان الضفـة، بعدما تصاعدت السياسـات الإسـرائيلية ما يعمّق الجرح الفلسطيني ويعيد إلى الأذهان مأساة النكبة لتتجدد كل يوم بأشكال أكثر قسوة.

وبعد 77 عامًا من النكبة، يتواصل المشـهد ذاته تهجيرًا وتدميـرًا ممنهجًـا في غـزة والضفـة الغربيـة المحتلة. ولا تختلـف فصول المأسـاة عما جـرى عـام 1948، فالاحتلال الإسـرائيلي يعيد إنتاج النكبة بأدوات أكثر تطورًا، وبالأهداف ذاتها في طمس الهوية وسـحق الذاكرة، ودفع الفلسـطيني إلى الرحيل القسري عن أرضه.

وتعـود ذكـرى النكبة هـذا العـام في ظل حـرب إبادة مسـتمرة علـى قطاع غـزة، لتُعيد مشـاهد تهجيـر وتطهير عاشها الفلسطينيون عام 1948، فهي نكبة لم تنته، بل أعيد إنتاجها بأدوات جديدة، وهدف واحد هو اقتلاع الفلسـطيني من أرضه.

ولكـن، رغم هذا الجرح المفتوح، لم ينكسـر الشـعب الفلسـطيني، بل وقـف شـامخًا، جيلًا بعد جيـل، يحرس ذاكرتـه مـن التزييف، ويقاوم النسـيان بإرادة مـن نار. ففي الذكرى السـابعة والسبعين، يهتف الفلسـطينيون من كل مكان: «لن نرحل.. فلسطين للفلسطينيين».

■ المصادر:

1- الإحصـاء الفلسـطيني: أكثـر مـن 6 ملايين لاجئ نتيجـة تهجيرهـم قسـرا منـذ النكبـة، موقـع القاهـرة الإخبارية، 20 يونيو/ حزيران 2024.

2- النكبـة مراحل تهجير قسـري، موقع الموسـوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، بدون تاريخ.

3- نكبـة مسـتمرة.. 77 عامًا من التهجيـر والمجازر، موقع الجزيرة نت، 15 مايو/ أيار 2025.

الاحتلال الإسرائيلي يُعيد إنتاج النكبة بأدوات أكثر تطورًا بهدف طمس الهوية واقتلاع الفلسطينيين من أرضهم

رغم توثيقها من منظمات تابعة للأمم المتحدة

«تطهير فلسطين» عرقيًا... الجريمة التي سقطت بالتقادم

أحمد النعماني

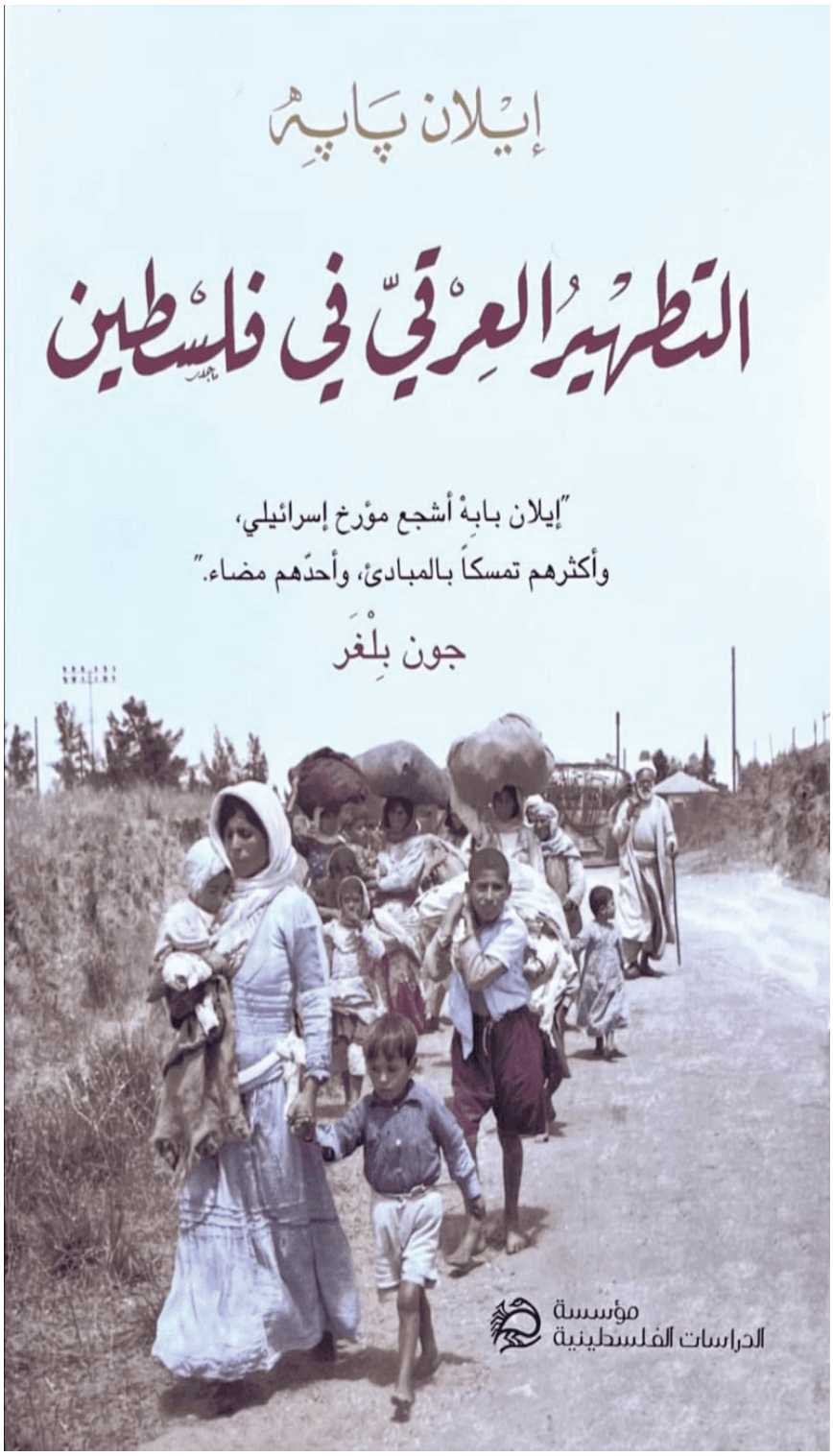

قصة التطهير العرقي في فلسطين

في عصر يـوم 10 مارس/ آذار عام 1948، اجتمع أحد عشـر من قيادات الحركة الصهيونية داخل «المبنى الأحمر» فـي (تل أبيـب)، ووضعـوا اللمسـات الأخيرة علـى خطة لـ «تطهير فلسـطين» عرقيًا، تتمثل في طرد السكان الأصليين أصحـاب الأرض بقوة السـلاح، وإحلال اليهـود المهاجرين محلهم.

وفي مسـاء اليوم نفسـه، صدرت الأوامر إلى الوحدات على الأرض بالاسـتعداد للقيام بطرد منهجي للفلسطينيين مـن بيوتهـم وأراضيهـم، وأُرفقـت الأوامر بوصـف مفصل للأساليب الممكن استخدامها لطرد الناس، عبر إثارة الرعب واسـع النطاق، محاصرة وقصف قرى والمراكز السـكانية، حـرق المنـازل والأمـلاك والبضائع، الطرد، هـدم البيوت، وأخيرًا زرع ألغام وسـط الأنقاض لمنع السـكان المطرودين من العودة إلى منازلهم.

بـدأ التطهيـر العرقي بالقيام بسلسـلة مـن الهجمات اليهوديـة على قرى وأحياء عربية في المدن. كانت الهجمات عنيفـة، بما كفل التسـبب بترحيـل عدد كبير مـن الناس، حيث بدأت هذه العمليات في أوائل شـهر ديسـمبر/ كانون الأول من عـام 1947، وهدفت إلى طرد السـكان الأصليين وإزالة الصبغة العربية عن فلسطين، وضمان التهيئة لهجرة يهودية مكثفة إلى «أرض الميعاد».

واسـتغرق تنفيذ هذه الخطة الجهنمية نحو ستة أشهر. ومـع اكتمال التنفيذ، كان أكثر من نصف سـكان فلسـطين الأصليين، قد اقتُلعوا من أماكن عيشـهم منذ ذلك التاريخ، وحتى هذه اللحظة.

> نقل السكان الفلسطينيين قسرًا إلى دول العالم العربي كان هدفًا دائمًا للحركة الصهيونية منذ النكبة

شاهد من أهلها

فـي كتابه «التطهير العرقي في فلسـطين» الصادر عام 2006، يقول المؤرخ الإسـرائيلي المسـتقل إيلان بابه، إنه خلال حـرب فلسـطين عـام 1948، جرت عمليـة «تطهير عرقي» واسـعة النطاق، حيث فر أو طُرد مـن منازله حوالي 750 ألف فلسطيني، كانوا يعيشون في الأراضي الفلسطينية التي أصبحت تُعرف باسم «إسرائيل».

ويؤكـد «بابه»، الـذي فرّ من (إسـرائيل) إلـى بريطانيا بسـبب آرائه، أن نقل الفلسـطينيين قسـرًا إلى دول العالم العربي المجاورة كان هدفًا دائمًا للحركة الصهيونية وضرورة للشـخصية المرغوبة للدولة اليهودية، مشـيرًا إلى أن نزوح الفلسـطينيين عـام 1948 نتج عـن تطهير عرقـي مُخطط لفلسـطين نفذه قـادة الحركـة الصهيونية، وعلى رأسـهم دافيد بن غوريون والعشـرة أعضـاء الآخرين في «مجموعته الاستشارية».

هذا التطهير العرقي تم تنفيذه، وفق الكاتب، من خلال عمليات الطرد الممنهج والتهجير القسـري لسـكان حوالي 500 قريـة عربية، بالإضافـة إلى الهجمـات الإرهابية التي نفذها بشكل رئيسي أفراد من عصابتي «الأرجون والهاجاناه» ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

ويسـتغرب المـؤرخ الإسـرائيلي، كيـف تـم اسـقاط جريمة التطهير العرقي في فلسـطين مـن الذاكرة العالمية الجماعية، ومحو هذه الجريمة من ضمير العالم، وكيف تم تجاهل هذه الجريمة، رغم وجود شـهود عيان من مراسلين صحفيين أجانب ومراقبين تابعين للأمم المتحدة.

الصهيونية مشروع إبادة

وقبل الحرب العالمية الثانية نفسها، كانت للمجموعات الإرهابية الصهيونية في فلسطين قاعدة بيانات ديموغرافية واجتماعية وطوبوغرافية لكلّ قرى فلسطين. وعندما بدأ التطهير في 1948، كانت الأمم المتحدة قد أقرّت منح نصف فلسطين لسكان وافدين حديثًا إليها لم يكونوا يمثلون سوى 30% من سكانها.

سمحت الأمم المتحدة لمشروع استيطاني عنصري بأن يفعل ما يريد، بما في ذلك إفراغ الأرض من سكانها بالقتل والتهجير وتدمير وجودها وثقافتها. لقد كانت المنظمة الدولية - ببساطة- عراب التطهير العرقي الذي أُذن له أن يبدأ.

وتقوم استراتيجية التطهير العرقي على حاجتين متلازمتين: السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي وتغيير التوازن الديموغرافي، بطريقة تضمن وجود أغلبية يهودية إذا لم يتسنّ أن يكون جميع سكان الأراضي المستولى عليها من اليهود.

وأضافت الصهيونية إلى كل ذلك عنصر الجريمة الثقافية، بالإصرار على مسح أيّ أثر للقرى الفلسطينية المُهجّر سكانها ولتقاليد وثقافة الشعب الفلسطيني، وتهويد أسماء الأماكن ومحاصرة التعبيرات الثقافية الفلسطينية من أجل مسح ماضي الأرض تمامًا.

من جانبه، استخدم الكيان الإسرائيلي مصطلح «الحرب» عوضًا عن مصطلح التطهير العرقي. تاريخيًا، لم يكن الأمر يتعلق بحرب، وهو ما سيتكرر لاحقًا في 1967. لم تخضْ (إسرائيل) حتى سنة 1973 حروبًا، بل قادت عمليات

مؤرخ إسرائيلي: كيف تم اسقاط جريمة التطهير العرقي في فلسطين من الذاكرة العالمية الجماعية؟

تطهير واحتلال غاشم، وبعد 1973 أيضًا، تجاه لبنان، لم يكن الأمر يتعلق بحرب، بل أيضًا باجتياح عدواني.

ويردّ «بابه» على ذلك قائلًا: «إن في الحرب قواعد تجعلها حربًا، والتطهير العرقي الناتج عن التوسع الصهيوني لا ينتمي إلى هذه القواعد. بطريقة أوضح، فإنّ استيلاء الجيوش المنتصرة على أراض انسحبت منها الجيوش المقابلة أمر اعتيادي في الحروب، لكن أن تكون الخطة احتلال الأرض عن طريق خطة موضوعة سلفًا بإثارة ذعر المدنيين وطردهم وقتلهم، حتى من دون وجود جيوش، فالأمر لا يتعلق هنا بتاتا بحرب، بل بعملية تطهير وإبادة جماعية».

أكذوبة «أرض بلا شعب»

يقول الباحث الفلسطيني يوسف عيسى خليفة، إن المرحلة النهائية من مرحلة التطهير العرقي بدأت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1948، واستمرت حتى صيف سنة 1949، وراقب هذه العملية مراقبو الأمم المتحدة، وكتبوا إلى الأمين العام للأمم المتحدة وقتها: «إن السياسة الإسرائيلية تمثلت في اقتلاع العرب من قراهم الأصلية الفلسطينية بالقوة والتهديد». ومع كل هذا لم تصدر المنظمة الدولية قرارًا يدين التطهير العرقي، مع أنها أصدرت قرارًا بتقسيم فلسطين.

وبعد أن استكملت العصابات الصهيونية من حيث الجوهر تطهير فلسطين عرقيًا، وضعت من تبقى من الفلسطينيين تحت الحكم العسكري، واستمرت بنهب

التحالف الصهيوأمريكي لإبادة الشعب الفلسطيني

البيوت، ومصادرة الحقول، والاعتداء على الأماكن المقدسة. وانتهكت (إسرائيل) حقوقهم الأساسية، كحق الحركة والتعبير والمساواة أمام القانون.

وفي المرحلة التالية من الخطة، جرت عمليات اعتقال واسعة ضد الفلسطينيين، وتم التحقيق معهم بوحشية حتى القتل، واستغلال السجناء الفلسطينيين في معسكرات العمل لتقوية الاقتصاد الإسرائيلي في ظروف غير إنسانية، كالعمل في مقالع الحجارة، وحمل الأحجار الثقيلة، مع مصادرة أموال الشعب الفلسطيني من المصارف والمؤسسات التي استولت عليها السلطات الإسرائيلية بعد مايو/ أيار عام 1948.

ولم يكن شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» الدعائي الذي ابتدعته الصهيونية يعني لقادتها شيئًا وَقعَ في الماضي، أي قبل نشأة كيان (إسرائيل) في منتصف القرن الماضي، بل مهمّة للإنجاز.

وطرح ليو متوسكين، أحد منظري الصهيونية الأكثر ليبرالية، الأمر منذ 1917 بهذه المفردات: «فكرتنا أنّ استعمار فلسطين يجب أن يسير في اتجاهين: استيطان يهودي في أرض (إسرائيل)، وإعادة توطين عرب أرض (إسرائيل) في أراض خارج البلد».

ويبدو الأمر بنفس الوضوح لدى المؤرخ «بابه»، حيث يقول: «هذا مشروع استيطان استعماري، لا يمكن أن ينجح دون التخلّص العنيف أو الطوعي من السكان الأصليين. وبما أنه يجب دائمًا مساعدة التاريخ للسير في طريقه بشكل طوعي، فإنّ عمليات الإبادة تأخذ هنا شرعيتها العملية كاملة».

> حرب غزة الحالية ليست إلا تكرارًا لما حدث في الحلقات السابقة من مشروع التطهير والإبادة الجماعية

ويؤكد المؤرخ الإسرائيلي، أنه لا مستقبل لدولتين في فلسطين، فالمشروعَان اللذان يفترض أن تمثلهما الدولتان متناقضان بصفة نهائية: مشروع استيطان وتطهير وإبادة، في مقابل مشروع حفظ البقاء. هناك مشروع واحد قابل للتنفيذ، وهو دولة واحدة يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، لكن شرط هذا المشروع هو هزيمة الصهيونية، وهذه مهمة صعبة يقع معظمها على عاتق المقاومة الفلسطينية. وحرب غزة الحالية مع كل انعكاساتها، ليست إلا تكرارًا لما حدث في الحلقات السابقة من مشروع التطهير العرقي.

ولم يحدث مثيل لذلك أبدًا منذ الحرب العالمية الثانية. بلدٌ بأكمله يتمّ محوه من خارطة العالم، حضارة عريقة مزدهرة يتمّ وأدها في رمال المصالح، وملايين من البشر أضحوا في غضون أسابيع معدودة، بلا وطن أو دار أو جنسية. تخيّل أن ذلك قد وقع فعلًا، وأنه مسح من ذاكرة البشرية، وأن المجرمين ظلوا طلقاء دون محاسبة.

■ المصادر:

1- عن كتاب التطهير العرقي في فلسطين، موقع بديل، 15 مايو/ أيار 2023.

2- باحث إسرائيلي يروي قصة التطهير العرقي في فلسطين، موقع الجزيرة، 22 سبتمبر/ أيلول 2006.

3- الصهيونية كمشروع إبادة: قراءة في أعمال إيلان بابي حول التطهير العرقي في فلسطين، موقع المفكرة القانونية، 23 يناير/ كانون الثاني 2024.

المستوطنة الفلاحية ديغانيا، فبراير 1948 مزارعون يقيمون حاجزًا ورجال مسلحون في إحدى الحقول

مجزرة دير ياسين (مواقع التواصل الإجتماعي)

مجازر جيش الاحتلال في غزة ليست الأولى

قائمة المذابح... تاريخ إسرائيل المُضرّج بدماء الفلسطينيين

سحر عزوز

قادة الحركة الصهيونية ارتكبوا قبل وقوع «النكبة» مذابح جماعية ممنهجة بهدف إفراغ فلسطين من أهلها

حرب التطهير العرقي لفلسطين

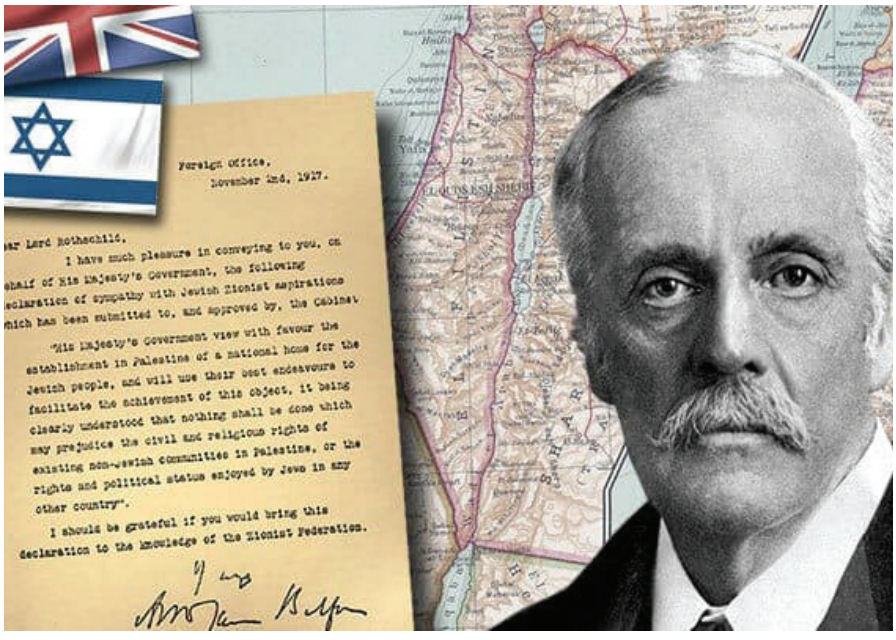

وعد بلفور المشؤم

من يقرأ التاريخ، يدرك أن مجازر جيش الاحتلال في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ليست الأولى، فقد سعى قادة الحركة الصهيونية منذ حصولهم على «وعد بلفور» من بريطانيا، في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1917، إلى تصوير فلسطين على أنها «أرض بلا شعب».

ولكي يحققوا ادعاءهم هذا، لجأوا إلى أسلوب تقتيل أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وارتكاب المذابح الجماعية الممنهجة، بهدف إفراغ فلسطين من أهلها، ولإجبارهم على ترك وطنهم واللجوء إلى بلدان الجوار العربي، أو إلى الشتات في أصقاع العالم.

في البداية، اعتمد الصهاينة من أجل تنفيذ خططهم الدموية على تكوين العصابات الإرهابية المسلحة. وأشهر هذه العصابات هي «شتيرن والأرجون والهاجاناه»، التي كانت نواة لما عُرف فيما بعد بـ «جيش الدفاع الإسرائيلي»، والتي نفذت

عصابات «شتيرن والأرجون والهاجاناه» نفذت عشرات المذابح بحق الفلسطينيين قبل نكبة 1948 وبعدها

عصابة شتيرن وبدايات الإرهاب الصهيوني

عشرات المذابح بحق الفلسطينيين والعرب قبل نكبة عام 1948 وبعدها.

كانت بداية المجازر في 31 ديسمبر/كانون الأول 1947، اقتحمت عصابات «الهاجناه» قرية «بلدة الشيخ» الفلسطينية التي يُطلق عليها اليوم اسم «تل جنان»، ولاحقت المواطنين العزل.

فاجأ رجال العصابات اليهود في الساعة الواحدة صباحًا البيوت النائية في أطراف «بلدة الشيخ»، وقذفوها بالقنابل اليدوية، ودخلوا على السكان النائمين وهم يطلقون نيران رشاشاتهم. واستمر الهجوم نحو ساعة انسحب إثرها اليهود في الساعة الثانية صباحًا بعد أن هاجموا حوالي عشرة بيوت متطرفة.

وأدت هذه المذبحة المروعة إلى مصرع العديد من النساء والأطفال حيث بلغت حصيلة المذبحة نحو 600 شهيد، تم العثور على جثث غالبيتهم داخل منازل القرية المدمرة. وترك اليهود

مذبحة قبية التي نفّذتها العصابات الصهيونية

أول المذابح وقعت على أيدي العصابات الصهيونية في قرية «بلدة الشيخ» وراح ضحيتها 600 شهيد

تهجير نساء وأطفال الطنطورة لقرية الفريديس المجاورة

المهاجمون خلفهم عددًا من الرشاشات والقنابل والذخائر، وشوهدت بقع دماء دلّت على تصدي الحرس المحلي لهم، بما كان يحمل من سلاح متواضع.

مذبحة «دير ياسين»

تلا ذلك، مذبحة قرية «دير ياسين» غربي القدس، وهي واحدة من أبشع المجازر في تاريخ فلسطين. ففي 9 أبريل/ نيسان عام 1948 اقتحمت عصابتي «أرجون وشتيرن» القرية المسالمة، وشرعت في قتل سكانها العُزل من السلاح.

وراح ضحية هذه المذبحة أعداد كبيرة من سكان القرية، الأطفال وكبار السن والنساء والشباب. ولكن عدد ضحايا المذبحة مُختلف عليه، حيث تذكر المصادر العربية والفلسطينية أن 360 شهيدًا تم قتلهم، بينما تذكر المصادر الغربية أن العدد لم يتجاوز 109 شهداء.

وكانت مذبحة «دير ياسين» عاملًا مهمًّا في الهجرة الفلسطينية إلى مناطق أُخرى من فلسطين والبلدان العربية المجاورة، لما سببته المذبحة من حالة رعب عند المدنيين. ولعلّها الشعرة التي قصمت ظهر البعير وتسببت في اندلاع الحرب العربية- الإسرائيلية عام 1948.

مذبحة قرية «أبو شوشة»

بدأت المذبحة، فجر يوم 14 مايو/أيار 1948 في قرية «أبو شوشة» القريبة من قرية دير ياسين، وراح ضحيتها 50 شهيدًا من النساء والرجال والشيوخ والأطفال، قُطعت رؤوس العديد منهم بـ «البلطات» والسكاكين، وقد أطلق جنود «لواء جعفاتي» الذي ارتكب المذبحة النار على كل شيء يتحرك دون تمييز.

فُرضت معادلة «الموت أو الرحيل» على أهل قرية «أبو شوشة»، حيث قرر أهل القرية البقاء والدفاع عن ديارهم، وكان في القرية 70 بندقية منها 20 قديمة لا تصلح، بالإضافة إلى رشاش «برن» قديم وبضعة ألغام. وتوزع المقاتلون حول القرية.

بدأ الهجوم الإسرائيلي بقصف عنيف بمدافع الهاون طال منازل القرية وأزقتها ودروبها، تمهيدًا لتقدم القوات الإسرائيلية، وشرعت هذه القوات بالتقدم بعد توقف القصف، واستشهد عدد من المدافعين في خنادقهم أو خلف استحكاماتهم نتيجة المقاومة، غير أن الاختلال الحاد لموازين القوى والتجهيزات أدى لانهيار خطوط الدفاع.

وبدأت عملية «التطهير» وقتل عدد من كبار السن في أزقة القرية، حيث لم يشفع لهم شيبهم أو شيخوختهم. وقتل بعض الرجال بالبلطات وبعضهم الآخر بالرصاص.

وفي الساعة الواحدة ظهر يوم 14 مايو/ أيار 1948، أي بعد عدة ساعات من اكتمال مجزرة «أبو

مذبحة قرية «دير ياسين» سقط فيها 360 شهيدًا وكانت الشرارة التي أشعلت حرب عام 1948

مجزرة كفر قاسم

شوشة» في ضحى ذلك اليوم، كان «مجلس الشعب اليهودي يصادق في تل أبيب على وثيقة إعلان ما يُسمى «دولة إسرائيل».

مذبحة «الطنطورة»

هاجمت العصابات الصهيونية في 23 مايو/ أيار 1948 قرية «الطنطورة»، واحتلت القرية بعد عدة ساعات من مقاومة باسلة أبداها أهالي البلدة لقوات الاحتلال الصهيوني.

وفي ساعات الصباح الباكر، كانت القرية كلها قد سقطت في يد العصابات المسلحة، وانهمك المرتزقة الإسرائيليون لعدة ساعات في مطاردة دموية شرسة لرجال بالغين بهدف قتلهم، في البداية أطلقوا النار عليهم في كل مكان صادفوهم فيه؛ في البيوت، في الساحات، وحتى في الشوارع، وبعد ذلك أخذوا يطلقون النار بصورة مركزة في مقبرة القرية.

وخلفت مذبحة الطنطورة أكثر من 90 شهيدًا دفنوا في حفرة كبيرة، دُفنت فيها جثث الشهداء من أهالي القرية في قبر جماعي غير معلوم.

مذبحة قرية «يازور»

كثّف الصهاينة اعتداءاتهم المتكررة على قرية «يازور»، الواقعة على بعد 5 كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة يافا المحتلة. وتكرر إطلاق حراس القوافل الإسرائيلية على طريق القدس/ تل أبيب للنيران، وإلقائهم القنابل على القرية وسكانها العزل.

وفي 23 ديسمبر/ كانون الأول 1949، اصطدمت سيارة حراسة تقل سبعة من الصهاينة بلغم قرب يازور، ولقي ركابها مصرعهم؛ وجّه قائد عصابة «الهاجاناه» بشن عملية عسكرية ضد القرية في أسرع وقت، ونسف وإحراق المنازل واغتيال السكان.

وبناء عليه؛ نظمت وحدات «البالماخ» ومجموعات أخرى عمليات إرهابية ضد منازل وحافلات كان يستقلها فلسطينيون عُزل. وتوجت العصابات الصهيونية نشاطها الإرهابي في 22 يناير/ كانون الثاني 1949، أي بعد 30 يومًا من انفجار اللغم بالدورية الإسرائيلية، فتولى إسحق رابين، وكان آنذاك ضابط عمليات «البالماخ» قيادة هجوم مفاجئ وشامل على القرية عند الفجر، ونسفت القوات المهاجمة العديد من المنازل والمباني في القرية.

وأسفر هذا الاعتداء عن استشهاد 15 فلسطينيًا من سكان القرية، لقي معظمهم حتفه وهم في فراش النوم. وتكمن أهمية ذكر مذبحة يازور في أن العديد من الشخصيات «المعتدلة» بين أعضاء النخبة الحاكمة في (إسرائيل) اشتركوا في هذه الجريمة، كما أن توقيت تنفيذها يأتي عقب قيام الكيان الغاصب. ولم يُكشف عن تفاصيل هذه المذبحة إلا عام 1981.

مدخل قرية أبوشوشة الفلسطينية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي عام 48 وبقيت مجهولة- (أرشيف)

مذبحة قرية «قبية»

في 14 أكتوبر/تشرين الأول 1953 قامت وحدات من جيش الاحتلال الإسرائيلي، بتطويق قرية «قبية» التي كان عدد سكانها يوم المذبحة حوالي 200 شخص، بقوة قوامها حوالي 600 جندي، بعد قصف مدفعي مكثف استهدف مساكنها، وبعد ذلك اقتحمت قوات الاحتلال الصهيوني القرية وهي تطلق النار بشكل عشوائي.

وبينما طاردت وحدة من المشاة السكان الفلسطينيين العزّل وأطلقت عليهم النار، عمدت وحدات أخرى إلى وضع شحنات متفجرة حول بعض المنازل فنسفتها فوق رؤوس سكانها. ورابط جنود الاحتلال خارج المنازل أثناء الإعداد لنسفها، وأطلقوا النار على كل من حاول الفرار من هذه البيوت المعدة للتفجير.

وكانت حصيلة المجزرة تدمير 56 منزلًا ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه الذي يغذيها، كما استشهد فيها 67 شهيدًا من الرجال والنساء والأطفال، وجرح مئات آخرين، وكان قائد قوات الاحتلال التي نفذت تلك المذبحة أرييل شارون، رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي الأسبق.

مذبحة «خان يونس»

نفّذ جيش الاحتلال الإسرائيلي، في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 1956 مذبحة بحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيم «خان يونس» جنوبي قطاع غزة، راح ضحيتها أكثر من 250 شهيدًا فلسطينيًا من سكان المخيم.

وبعد تسعة أيام من المجزرة الأولى، نفذت وحدة من الجيش الصهيوني مجزرة وحشية أخرى في نفس المخيم، راح ضحيتها نحو 275 شهيدًا من السكان المدنيين، كما قُتل أكثر من مئة فلسطيني آخر من سكان مخيم رفح للاجئين في نفس اليوم.

> أرييل شارون وجنوده ارتكبوا مذبحة «قبية» التي استشهد فيها 67 من الرجال والنساء والأطفال

مذبحة «كفر قاسم»

وقعت هذه المجزرة مساء يوم 29 أكتوبر/تشرين الأول 1956، بعد أن قررت قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي فرض حظر التجول على سكان قرية «كفر قاسم» وقرى عربيّة أخرى متاخمة للحدود الاردنية آنذاك، كخطوات تحضيرية لشن حرب على مصر.

نقل تسفي تسور، قائد المنطقة الوسطى، الأوامر للضباط والألوية الميدانيين، وأوكلت مهمة تطبيق حظر التجول على وحدة حرس الحدود بقيادة الرائد شموئيل ملينكي، وبقيادة مباشرة من قائد كتيبة الجيش المرابطة على الحدود يسسخار شدمي. وأعطى الأخير الأوامر أن يكون منع التجول من الساعة الخامسة مساءً حتى السادسة صباحًا.

تم إبلاغ مختار القرية قبل نصف ساعة فقط من بدء منع التجول، والذي حذر أن مئات من أهل

مذبحة خان يونس

48 ساعة من القتل في مجزرة «صبرا وشاتيلا» أسفرت عن سقوط 3500 شهيد وآلاف المصابين

القرية يعملون خارجها ولم يعودوا بعد، ولن تكفي نصف ساعة لإبلاغهم، إلا أن مندوب الجيش أجابه أنه سيتم الاهتمام بهم.

بعد نصف ساعة وفي الخامسة مساءً بدأت المذبحة حيث تواجدت أربع فرق لحرس الحدود على مداخل القرية، وأخذت بإطلاق النار وإعدام كل من تواجد في الخارج، وكل من كان عائدًا إلى القرية. وخلال ساعة واحدة سقط في طرف القرية الغربي 43 شهيدًا، وفي الطرف الشمالي سقط 3 شهداء، وفي داخل القرية سقط شهيدان، وكان من بين الشهداء في كفر قاسم 9 نساء، و4 طفلات و17 طفلًا وفتى دون الثامنة عشرة، منهم 5 أطفال دون العاشرة. كان إطلاق النار داخل القرية كثيفًا وأصاب تقريبًا كل بيت، وجرح 18 آخرين.

مذبحة صبرا وشاتيلا

كانت مذبحة «صبرا وشاتيلا» عملية قتل جماعي ارتُكبت بين 16 و18 سبتمبر/ أيلول 1982، وراح ضحيتها ما بين 1300 و3500 شهيد، معظمهم من الفلسطينيين واللبنانيين، وذلك في العاصمة اللبنانية بيروت، خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

نفذت المجزرة ميليشيا «القوات اللبنانية»، وهي إحدى أبرز الميليشيات المسيحية في لبنان، بدعم من جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي كان قد فرض حصارًا على حي صبرا ومخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين المجاور له في بيروت.

بدأت المذبحة حينما دخلت ثلاث فرق من ميليشيا «القوات اللبنانية» إلى المخيم، كل منها يتكون من خمسين مسلحًا، بحجة وجود 1500 مسلح فلسطيني داخل المخيم.

وقامت المجموعات المارونية بالإطباق على سكان المخيم، وأخذوا يقتلون المدنيين قتلًا بلا هوادة، أطفال في سن الثالثة والرابعة وُجدوا غرقى في دمائهم، حوامل بُقرت بُطونهن ونساء أُغْتُصِبْن قبل قتلهن، رجال وشيوخ ذُبحوا وقُتلوا، وكل من حاول الهرب كان القتل مصيره، 48 ساعة من القتل المستمر وسماء المخيم مغطاة بنيران القنابل المضيئة.

وقتها، أحكمت الآليات الإسرائيلية إغلاق كل مداخل النجاة إلى المخيم، فلم يُسمح للصحفيين ولا وكالات الأنباء بالدخول إلا بعد انتهاء المجزرة، حين استفاق العالم على واحدة من أبشع المذابح في تاريخ البشرية.

مذبحة الحرم الإبراهيمي

هذه المذبحة، نفذها باروخ جولدشتاين، وهو طبيب عسكري يهودي، في مدينة الخليل الفلسطينية فجر يوم الجمعة 15 رمضان عام 1414 هـ / الموافق 25 فبراير/ شباط 1994.

أطلق جولدشتاين، النار على المصلين في المسجد الإبراهيمي أثناء أدائهم صلاة الفجر. وقد استُشهد 29 مصليًا وجُرح 150 آخرين، قبل أن ينقض عليه مصلون آخرون ويقتلوه.

وعند تنفيذ المذبحة، قام جنود الاحتلال الإسرائيلي الموجودون في الحرم بإغلاق أبواب المسجد، لمنع المصلين من الهرب، كما منعوا القادمين من خارج الحرم من الوصول إلى ساحته لإنقاذ الجرحى. وفي وقت لاحق استشهد آخرون برصاص جنود الاحتلال خارج المسجد وفي أثناء تشييع جثث القتلى، ما رفع مجموع الضحايا إلى 50 شهيدًا، قُتل 29 منهم داخل المسجد.

تدرب جولدشتاين على تنفيذ المجزرة داخل معسكرات تابعة للجيش، وكان معروفًا بحقده الشديد على العرب. وبعد مقتله دُفن في مكان قريب من مستوطنة «كريات أربع». ولا يزال يعامله المستوطنون على أنه قديس، حيث أحرز قصب السبق بقتل العشرات من الفلسطينيين، بمساندة الجيش والمستوطنين من أعضاء «حركة كاخ» المتطرفة.

مذبحة قرية «بيت ريما»

في واحدة من أبشع المجازر الإسرائيلية، استباحت أعداد كبيرة من قوات الاحتلال الإسرائيلي ووحدة «دوفدفان» الخاصة قرية بيت ريما الواقعة قرب رام الله، بسكانها وأرضها ومنازلها منذ الساعة الثانية من فجر يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2001، استشهد على إثرها 16 مواطنًا، وجرح العشرات.

بدأت فصول المجزرة تحت جنح الظلام، عندما تعرضت القرية لاجتياح شرس بإطلاق قذائف

قبور شهداء معركة جنين 2002 شاهدة على جرائم الاحتلال (الجزيرة نت)

الدبابات والأسلحة الثقيلة، وتم سحق الأشجار وتدمير المنازل، وقصفت الطائرات المروحية من نوع «أباتشي»، الموقع الوحيد للشرطة الفلسطينية على مدخل القرية، قبل أن تجتاحها قوة من خمسة آلاف جندي معززة بـ 15 دبابة ومجنزرة، ونحو 20 سيارة جيب عسكرية.

وفرضت قوات الاحتلال حظر التجول، ولم يسمح حتى لسيارة الإسعاف أو الصليب الأحمر بالدخول، لإسعاف الجرحى الذين كانوا ينزفون في حقول الزيتون، كما رفضوا السماح للأطباء الفلسطينيين الثلاثة القاطنين في القرية بتقديم المساعدة الطبية، أو حتى الاقتراب منهم.

وروى الأهالي أن جنود الاحتلال وضعوا ثلاثًا من جثث الشهداء فوق المجنزرات وطافوا بها شوارع القرية؛ لبث الرعب في قلوبهم، وقد اعتقلوا عشوائيًا 50 مواطنًا وتركوهم مكبلين على مدخل القرية بعد أن أوقفوا لساعات في معتقل مستوطنة «حلميش»، المقامة قرب القرية، دون تحقيق.

مذبحة «مخيم جنين»

مجزرة جنين، هو اسم يطلق على عملية توغل نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي في مخيم جنين بالضفة الغربية، خلال الفترة من 1 إلى 11 أبريل/ نيسان 2002. وتشير مصادر حكومة الاحتلال إلى وقوع معركة شديدة في جنين، مما اضطر جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى القتال بين المنازل.

في المقابل، تشير مصادر السلطة الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات دولية أخرى أن قوات الاحتلال أثناء إدارة عملياتها في مخيم اللاجئين قامت بارتكاب أعمال قتل عشوائية، واستخدام دروع بشرية، واستخدام غير متناسب للقوة، وعمليات اعتقال تعسفي وتعذيب، ومنع العلاج والمساعدة الطبية.

كانت هذه العملية ضمن عملية اجتياح شاملة للضفة الغربية، أعقبت تنفيذ عملية تفجير في فندق في مدينة نتانيا الساحلية. وهدفت عملية الاجتياح إلى القضاء على المجموعات الفلسطينية المسلحة التي كانت تقاوم الاحتلال، وكان مخيم جنين والمدينة القديمة في نابلس مسرحًا لأشرس المعارك التي دارت خلال الاجتياح، حيث قرر مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين قتال قوات الاحتلال الإسرائيلية حتى الموت، الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر جسيمة في صفوف جيش الاحتلال، ومن ثم قامت باجتياح مخيم جنين في محاولة للقضاء على المجموعات المقاتلة.

بدأت عملية الاجتياح بأمر من رئيس وزراء الاحتلال آنذاك أرييل شارون. وتصدى المقاومون وبعض الأهالي العزّل للقوات الغازية، رغم قلة الإمكانيات وقلة السلاح، وفُرِض النزوح الجماعي والتهجير على كثير من السكان، وتعرض من بعضهم لمجازر على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي، ولم تسلم الأبنية السكنية والبنية التحتية وشبكات الكهرباء والماء والاتصالات من قصف طائرات الاحتلال العشوائي.

استشهد في هذه المعركة، بحسب تقرير الأمم المتحدة 58 فلسطينيًا. أما رواية السلطة الفلسطينية فتحدثت عن ارتقاء أكثر من 500 شهيدًا. في المقابل، اعترف الجانب الإسرائيلي بمقتل 23 من جنوده، قُتل منهم 14 جنديًا في يوم واحد، 12 منهم في كمين للمقاتلين الفلسطينيين.

■ المصادر:

1- بالصور.. أبرز 10 مذابح للكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، موقع المصري اليوم، 8 أغسطس/ آب 2014.

2- بالتاريخ والأرقام.. المجازر الإسرائيلية التي أسّست لاحتلال فلسطين، موقع الوقت، 28 فبراير/ شباط 2016.

3- المجازر الإسرائيلية، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني «وفا» بدون تاريخ.

77 عاماً
على النكبة..
وما زالت
تسمّى
فلسطين
TRANS-
JORDAN

سجل دموي موثّق يحاول الاحتلال الصهيوني طمسه منذ 1948

مجازر النكبة الفلسطينية

مروان محمود

مجازر الصهاينة ضد الفلسطينية فى نكبة 48

السفير الفلسطيني في بريطانيا: المجازر تشكّل الحقيقة التاريخية التي يحاول الإعلام الغربي تجاهلها

رغم المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لإخفاء وطمس حقيقة تلك الجرائم إلا أن شواهد تاريخية مثل المقابر الجماعية وشهادات لجنود إسرائيليين شاركوا في تنفيذها ظلّت دليلاً دامغًا على وقوعها

ارتكبت العصابات الصهيونية المسلحة خلال أحداث النكبة الفلسطينية عام 1948 عشرات المجازر التي راح ضحيتها آلاف المدنيين الفلسطينيين العُزّل في مختلف القرى والمدن.

ورغم المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لإخفاء وطمس حقيقة تلك الجرائم، إلا أن شواهد تاريخية مثل المقابر الجماعية، إضافة إلى شهادات لجنود إسرائيليين شاركوا في تنفيذها، ظلّت دليلًا دامغًا على وقوعها.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة هآرتس العبرية عام 2019، فإن فرقًا من وزارة دفاع الاحتلال الإسرائيلي أزالت منذ مطلع العقد الأول من الألفية وثائق تاريخية بهدف إخفاء أدلة على النكبة والفظائع التي رافقتها، كما حاولت التغطية على شهادات جنرالات حول قتل المدنيين، وهدم القرى، وطرد البدو خلال العقد الأول من قيام الدولة.

وفي عام 2013، أعلنت «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» اكتشاف 6 مقابر جماعية تضم مئات الرفات والهياكل العظمية لشهداء ومدنيين قُتلوا خلال عامي 1936 و1948، وذلك خلال أعمال ترميم في مقبرة الكزخانة بمدينة يافا شمال فلسطين.

وفي 21 يناير/كانون الثاني الماضي، كشفت صحيفة هآرتس عن أحدث هذه الشواهد، حيث وُجدت مقبرة جماعية لفلسطينيين قتلوا إبّان حرب 1948 على شاطئ مدينة قيسارية الشهير (شمال). وأشارت الصحيفة إلى وقوع عمليات «قتل جماعي للعرب بعد استسلام قرية الطنطورة» عام 1948.

وذكرت الصحيفة أن فيلمًا وثائقيًا للمخرج ألون شوارتز بعنوان الطنطورة، سيُعرض عبر الإنترنت، ويتضمن شهادات جنود إسرائيليين شاركوا في المجزرة، حيث دُفن نحو 200 فلسطيني بعد إعدامهم في قبر جماعي يقع حاليًا تحت ساحة انتظار سيارات «شاطئ دور».

ويؤكد فلسطينيون أن العصابات الصهيونية المسلحة نفذت عشرات المجازر في القرى الفلسطينية خلال حرب 1948 لإجبار سكانها على النزوح والتهجير القسري.

ووفقًا لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت)، فإن عدد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بين عامي 1937 و1948 تجاوز 75 مجزرة، راح ضحيتها أكثر من 5 آلاف شهيد فلسطيني، فضلاً عن إصابة الآلاف. وأكد المركز، في أحد إصداراته عام 2009، أن ذروة هذه المجازر وقعت بين عامي 1947 و1948، وهي الفترة المعروفة بالنكبة.

ويُطلق الفلسطينيون مصطلح «النكبة» على عملية تهجيرهم القسري من أراضيهم على أيدي العصابات الصهيونية المسلحة عام 1948، وهو العام ذاته الذي أُعلن فيه قيام دولة إسرائيل على غالبية أراضي فلسطين التاريخية.

أبرز المجازر الإسرائيلية أثناء النكبة

نسلّط الضوء على أبرز المجازر الإسرائيلية بحق الفلسطينيين «العُزّل»، أثناء النكبة.

- مجزرة فندق سميراميس - القدس (5 يناير/كانون الثاني): هدمت العصابات الصهيونية الفندق، ما أسفر عن استشهاد 20 فلسطينيًا وجرح 20 آخرين.
- مجزرة بوابة يافا - القدس (7 يناير/كانون الثاني): إلقاء قنبلة على بوابة يافا، أسفرت عن استشهاد 18 وجرح 41.
- مجزرة السرايا العربية - يافا (8 يناير/كانون الثاني): تفجير سيارة ملغومة قرب مقر اللجنة القومية العربية، أسفر عن استشهاد 70 وإصابة العشرات.
- مجزرة السرايا الثانية - يافا (14 يناير/كانون الثاني): تفجير سيارة ملغومة بجانب السرايا القديمة، أوقع 30 شهيدًا.
- مجزرة عمارة المغربي - حيفا (16 يناير/كانون الثاني): تفجير قنبلة أسفر عن استشهاد 31 وجرح أكثر من 60.
- مجزرة قرية يازور - قضاء يافا (22 يناير/كانون الثاني): هجوم مسلح أسفر عن استشهاد 15 مدنيًا أثناء نومهم.
- مجزرة شارع عباس - حيفا (28 يناير/كانون الثاني): تفجير برميل متفجرات، أدى إلى استشهاد 20 وجرح 50.
- مجزرة سعسع - قضاء حيفا (14 فبراير/شباط): هجوم على القرية وتدمير 20 منزلًا، ما أوقع 60 استشهاد معظمهم نساء وأطفال.
- مجزرة بناية السلام - القدس (20 فبراير/شباط): تفجير مركبة مفخخة أسفر عن استشهاد 14 وجرح 26.
- مجزرة قطار حيفا (31 مارس/آذار): تفجير القطار السريع «القاهرة - حيفا»، أدى إلى استشهاد 40 وإصابة 60.
- مجزرة دير ياسين - القدس (9 أبريل/نيسان): إحدى أبشع المجازر، راح ضحيتها 254 فلسطينيًا بينهم 25 سيدة حاملاً بُقرت بطونهن.
- مجزرة قالونيا - القدس (12 أبريل/نيسان): تدمير القرية واستشهاد 14 مواطنًا.
- مجزرة ناصر الدين - قرب طبريا (14 أبريل/نيسان): استشهاد 50 شخصًا من أصل 90 هم سكان القرية.
- مجزرة الحسينية - شمال صفد (21 أبريل/نيسان): هجوم مسلح أسفر عن عشرات الشهداء.
- مجزرة حيفا (22 أبريل/نيسان): استشهاد نحو 150 وجرح 400 خلال اجتياح المدينة.
- مجزرة عين الزيتون - قرب صفد (4 مايو/أيار): تقييد نحو 70 مواطنًا ثم إعدامهم.
- مجزرة أبو شوشة - شرق الرملة (14 مايو/أيار): استشهاد 60 شخصًا بالقذائف والقتل العشوائي عشية إعلان قيام (إسرائيل).
- مجزرة بيت دراس - شمال شرق غزة (21 مايو/أيار): قصف عشوائي أدى إلى استشهاد 260 مدنيًا.
- مجزرة الرملة (1 يونيو/حزيران): خداع السكان وإعدام المئات، ولم يبقَ سوى 25 عائلة.
- مجزرة اللد (11 يوليو/تموز): استشهاد 426 مدنيًا بينهم 167 داخل مسجد أعطوا فيه الأمان.
- مجزرة الدوايمة - الخليل (29 أكتوبر/تشرين الأول): أسفرت عن استشهاد 500 شخص بينهم 50 شيخًا داخل المسجد وأطفال قُتلت جماجمهم بالعصي.

ويؤكد السفير الفلسطيني في بريطانيا حسام زملط أن هذه المجازر تشكّل الحقيقة التاريخية التي يحاول الإعلام الغربي تجاهلها، مشيرًا إلى أن محاولات إدانة الفلسطينيين بعد عملية «طوفان الأقصى» تتجاهل جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني على مدى أكثر من 16 عامًا، فضلًا عن إرثه الدموي الممتد منذ النكبة.

صحيفة هآرتس العبرية: فرقًا من وزارة دفاع الاحتلال الإسرائيلي أزالت منذ مطلع العقد الأول من الألفية وثائق تاريخية بهدف إخفاء أدلة على النكبة والفظائع التي رافقتها

الجدول الإحصائي لأبرز مجازر النكبة الفلسطينية (1947 - 1948)

اسم المجزرة	المكان	التاريخ	عدد الضحايا التقديري	ملاحظات
فندق سميراميس	القدس	1948/1/5	20 شهيدًا + 20 جريحًا	نسف الفندق فوق ساكنيه
بوابة يافا	القدس	1948/1/7	18 شهيدًا + 41 جريحًا	قنبلة ألقيت على التجمع
السرايا العربية	يافا	1948/1/8	70 شهيدًا + عشرات الجرحى	سيارة مفخخة قرب مقر اللجنة القومية
السرايا الثانية	يافا	1948/1/14	20 شهيدًا	تفجير سيارة قرب السرايا القديمة
عمارة المغربي	حيفا	1948/1/16	31 شهيدًا + 60 جريحًا	تفجير قنبلة موقوتة
قرية يازور	قضاء يافا	1948/1/22	15 شهيدًا	هجوم ليلي ونسف بيوت
شارع عباس	حيفا	1948/1/28	20 شهيدًا + 50 جريحًا	تفجير برميل متفجرات
قرية سعسع	قضاء حيفا	1948/2/14	60 شهيدًا	تدمير 20 منزلًا فوق ساكنيها
بناية السلام	القدس	1948/2/20	14 شهيدًا + 26 جريحًا	تفجير سيارة مفخخة
قطار القاهرة- حيفا	خط حيفا	1948/3/31	40 شهيدًا + 60 جريحًا	تفجير القطار السريع
دير ياسين	القدس	1948/4/9	254 شهيدًا	بينهم 25 سيدة حاملًا بقرت بطونهن
قالونيا	قرب القدس	1948/4/12	14 شهيدًا	تدمير المنازل
ناصر الدين	قرب طبريا	1948/4/14	50 شهيدًا	إبادة نصف سكان القرية (90 نسمة)
الحسينية	شمال صفد	1948/4/21	عشرات الشهداء	هجوم بالأسلحة الرشاشة والمتفجرات
حيفا	حيفا	1948/4/22	150 شهيدًا + 400 جريحًا	اجتياح شامل للمدينة
عين الزيتون	قرب صفد	1948/5/4	70 شهيدًا	أعدموا بعد تقييدهم
أبو شوشة	شرق الرملة	1948/5/14	60 شهيدًا	قصف بقذائف هاون وقتل عشوائي
بيت دراس	شمال شرق غزة	1948/5/21	260 شهيدًا	بينهم نساء وأطفال وشيوخ
الرملة	الرملة	1948/6/1	مئات الشهداء	لم يبق سوى 25 عائلة بعد المجزرة
اللد	اللد	1948/7/11	426 شهيدًا	بينهم 167 قتلوا داخل مسجد
الدوايمة	الخليل	1948/10/29	500 شهيدًا	بينهم 50 شيخًا وأطفال قتلت بضرب جماجمهم بالعصي

المصادر:

1- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2009). دراسات حول النكبة والمجازر الصهيونية. بيروت.

2- صحيفة هآرتس العبرية، تقارير منشورة (2019 - 2023) حول المقابر الجماعية ومحاولات إخفاء وثائق النكبة.

3- مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، تقرير عن المقابر الجماعية في يافا (2013) .

4- كتاب إيلان بابيه، (2006). التطهير العرقي في فلسطين. ترجمة: صالح علي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

5- الموسوعة الفلسطينية الإلكترونية، باب «المجازر الصهيونية» (1947-1948).

بلغ عددهم هذا العام 8 ملايين شخص

الفلسطينيون... أكبر مجموعة «لاجئين» في العالم

إسراء حبيب

يحلّ يوم 15 مايو/ أيار من كل عام، حاملًا معه ذكرى حزينة لكل فلسطيني، بل لكل مواطن عربي، هي «ذكرى النكبة». وهو نفس اليوم الذي يحتفل فيه الاحتلال بقيام الكيان الإسرائيلي عام 1948.

77 عامًا مرّت على ذكرى النكبة، التي تطل علينا هذا العام وسط حرب إبادة شرسة ضد أهلنا في غزة، حرب تستهدف نكبة أخرى. وكأن السنين لا تغير طعم المرارة، بل تعمق الجرح الفلسطيني النازف.

سيطرت العصابات الصهيونية خلال النكبة على 774 قرية ومدينة فلسطينية، وتم تدمير 531 منها بالكامل، وطمس معالمها الحضارية والتاريخية، وما تبقى تم إخضاعه إلى كيان الاحتلال وقوانينه. كما شهد عام النكبة أكثر من 70 مجزرة

اللاجئون وحق العودة

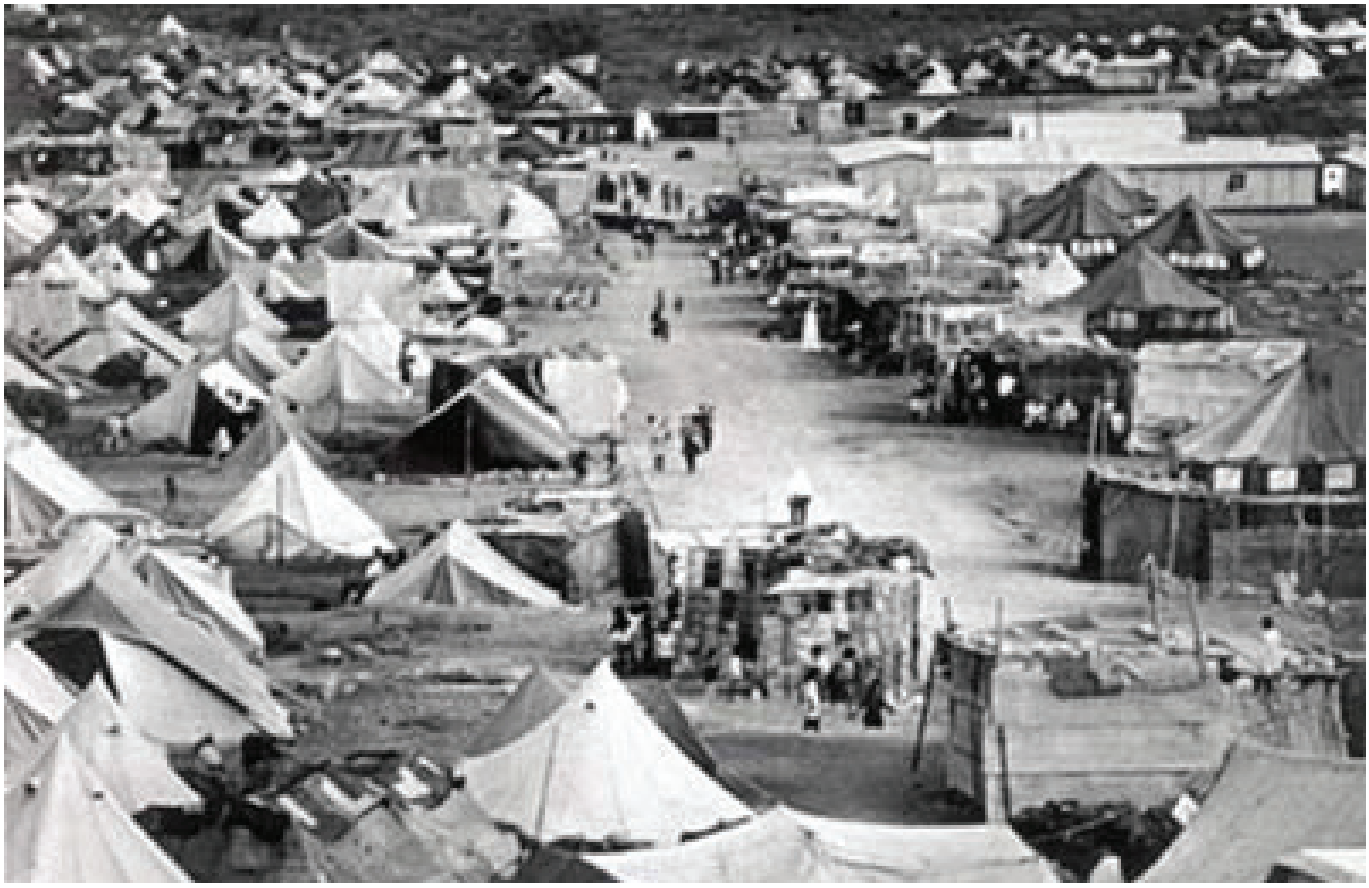

اللجوء عام 1948 مرحلة مؤلمة قاسية ضمن سلسلة محطات خاضها الشعب الفلسطيني في تاريخه الزاخر بالآلام والتحديات

قضية لجوء الفلسطينيين هي أكبر مأساة سياسية وإنسانية متواصلة منذ عام 1948 حتى اليوم

نفذتها العصابات الصهيونية.

531 بلدة وقرية جرى تدميرها ومحوها وإنشاء مستوطنات صهيونية على أراضيها، كما احتُلت المدن الكبيرة وشهد بعضها معارك عنيفة أسفرت عن تدمير أجزاء كبيرة، ومنها اليوم ما تحول إلى مدينة يسكنها إسرائيليون فقط، وأخرى باتت مدنا مختلطة.

مأساة التهجير الكبرى

أصبحت الغالبية العظمى من الفلسطينيين لاجئين ومُهجرين، نتيجة لجرائم الحرب التي مارسها الكيان الصهيوني عليهم، كالتعدي عليهم وعلى أراضيهم، حيث قامت بارتكاب المذابح الجماعية، وعمليات النهب والسلب وتدمير الممتلكات، والطرد الإجباري من البيوت على يد عصابات صهيونية مسلحة.

وشكّلت أحداث النكبة وما تلاها من تهجير مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، لما مثلته هذه النكبة من عملية تطهير عرقي، حيث تم تدمير وطرد شعب بكامله، وإحلال جماعات وأفراد من شتى بقاع العالم مكانه، وتشريد ما يربو عن 800 ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم من أصل 1.4 مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام 1948 في 1300 قرية ومدينة فلسطينية.

وعصفت أحداث النكبة بالشعب الفلسطيني ومزقت أوصاله، وغيرت خريطته الديموغرافية، وتسببت تداعيات هزيمة الجيوش العربية في فلسطين بعواقب خطيرة على حياة الفلسطينيين وأحفادهم، الذين تحولوا إلى أكبر مجموعة لاجئين في العالم.

وحسب آخر الإحصاءات، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في عام 2025 نحو 8 ملايين لاجئ، مقارنة بـ 935 ألف لاجئ في عام 1948، أي ما يعادل نحو ثلثي الشعب الفلسطيني، ما يرسّخ مكانة قضية اللاجئين كأحد أبرز الملفات التي لا تزال عالقة دون حل عادل وشامل.

ويشمل اللاجئون الفلسطينيون في الداخل بشكل أساسي اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين يعيشون في مخيمات مكتظة وفي ظروف معيشية صعبة تعاني من نقص في الخدمات الأساسية كالماء والصرف الصحي. ويعيش حوالي 2.5 مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، ويعانون من معدلات بطالة مرتفعة وفقر. وقد نزح عدد كبير منهم داخليًا بسبب الحروب والاضطهاد

اللاجئون و»حق العودة»

يعتبر الفلسطينيون «حق العودة» إلى وطنهم من المطالب الأساسية التي لم تُحل حتى الآن. وأقر المجتمع الدولي بحق الفلسطينيين في العودة أو التعويض، عبر القرار 194 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 ديسمبر/ كانون الأول عام 1948.

ونص القرار الأممي على أن «اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، ينبغي السماح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن».

وشكلت قضية اللاجئين منذ نشوئها محور القضية الفلسطينية، وأصبحت النكبة التي أحدثتها العصابات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني الشاهد الرئيسي على إحدى أكبر عمليات التطهير العرقي في القرن العشرين، وأكبر

حُرِم الفلسطينيون من ممارسة حق العودة الذي ضمنته المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير

مأساة سياسية وإنسانية متواصلة منذ عام 1948 حتى يومنا هذا، في الوطن والمنافي ومخيمات اللجوء.

ووفق جهات أممية، منها منظمة «الأونروا» الدولية، فإن حوالي 70% من الشعب الفلسطيني في العالم من اللاجئين، حيث يُعدّ واحدًا من كل ثلاثة لاجئين في العالم لاجئًا فلسطينيًا، ولا يحمل نصف اللاجئين الفلسطينيين الجنسية، بل منعتهم (إسرائيل)، السلطة القائمة بالاحتلال، لعقود طويلة من حقهم في العودة إلى وطنهم في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، في الوقت الذي سهّلت فيه هجرة اليهود إلى (إسرائيل) دون قيد أو شرط.

ويفتقر اللاجئون الفلسطينيون إلى أبسط الحقوق الإنسانية، ويعانون من انعدام الحماية والمساعدة الدولية الملائمة، ويدفعون ثمن اللجوء بشكل مزدوج سواء في الخارج أو في الوطن المحتل بفعل إجراءات الاحتلال العنصرية.

ولذلك، يشكل حل قضية اللاجئين الركيزة الأساسية لأي حل منصف وعادل للقضية الفلسطينية، يرتكز في جوهره إلى القانون الدولي وحق اللاجئ الفلسطيني غير القابل للتصرف في العودة إلى دياره التي شُردّ منها عام 1948، ومجموعة من الخيارات التي تهدف إلى الوصول إلى حل عادل ودائم.

ولم تسمح (إسرائيل) للاجئين الفلسطينيين عام 1948، أو للاجئي عام 1967، أو للأشخاص المهجّرين داخليًا من العودة إلى منازلهم أبدًا. وذلك من خلال الممارسات الإجرامية التي مارستها العصابات الصهيونية ضدّ كل من حاول العودة بالقتل والتصفية الجسدية أو من خلال سنّ المزيد من القوانين العنصرية التي تضمن عدم عودة اللاجئين.

وأخطر هذه التدابير، ما شرّعته سلطة الاحتلال مؤخرًا وعُرف بـ «قانون القومية اليهودية» العنصري الذي يلغي قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة إلى ديارهم، ويلغي مسؤولية الاحتلال في الاعتراف بمأساة اللاجئين ورواية النكبة، وينفي الوجود الفلسطيني واستمراريته على أرضه.

ومع ذلك، ووفقًا إلى بعض التقديرات، بقيت حوالي 90% من مواقع القرى الفلسطينية المهجرة شاغرة وغير مأهولة. وعلى نقيض ذلك، بقيت الغالبية العظمى من منازل اللاجئين الفلسطينيين الواقعة في مراكز المدن على حالها عام 1948، لكن تم الاستيلاء عليها من قبل الوكالة اليهودية وإعطائها للمهاجرين اليهود.

حُرِم الفلسطينيون من ممارسة حق العودة الذي ضمنته المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير، بسبب التعنت الإسرائيلي الذي يواجه هذا الحق بالقوة والقوانين الوطنية والعنف، مع العلم بأن كل دول العالم اعترفت بهذا الحق ما عدا (إسرائيل).

ولهذا، فقد استفادت (إسرائيل) في العقدين ونيف الماضيين، من غياب استراتيجية فلسطينية وعربية تتصدى للاستيطان وللاحتلال، وتجعل (إسرائيل) تدفع ثمن استمرارها فيهما. ويقول الكيان الإسرائيلي إن السماح للفلسطينيين بالعودة، من شأنه أن ينهي وجود الدولة اليهودية، نظرا لضخامة أعداد اللاجئين الفلسطينيين، التي تتزايد عامًا بعد عام.

ويؤكد المراقبون، أنه في الوقت الذي تسمح قوانين الاحتلال العنصرية لليهود المقيمين في أي بقعة من العالم بالقدوم، وطلب المواطنة الاسرائيلية، يعيش الملايين من

> قانون «القومية اليهودية» يلغي قضية اللاجئين وحقهم المُعترف به دوليًا في العودة إلى ديارهم

المراقبون:
«حق العودة» جزء لا يتجزأ من منظومة القانون الدولي والعدالة الإنسانية التي طال انتظارها

للاجئون فلسطينيون في طريقهم للبنان- اكتوبر1948-

أبناء الشعب الفلسطيني في المنافي، بما في ذلك الدول العربية وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وهم يحملون مفاتيح بيوتهم ووثائقهم التي تثبت ملكيتهم لأرضهم في فلسطين التاريخية حتى اليوم، ولكنهم محرومين حتى من حق زيارة عائلاتهم وممتلكاتهم وأرض آبائهم وأجدادهم التاريخية والعودة إليها.

غير أن هؤلاء اللاجئين والنازحين، كما يؤكد المراقبون، محصنون بحقهم غير القابل للتصرف في الوجود، وهم يؤمنون إيمانًا قاطعًا بحقهم في العودة إلى أراضيهم، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من منظومة القانون الدولي والعدالة الإنسانية التي طال انتظارها.

■ المصادر:

1- الذكرى 77 لنكبة فلسطين، موقع الهيئة الوطنية للإعلام، 10 مايو/ أيار 2025.

2- اللاجئون وحق العودة، موقع دولة فلسطين، بدون تاريخ.

3- في «اليوم العالمي للاجئين»... أكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني مهجّر، موقع الشرق الأوسط، 20 يونيو/ حزيران 2023.

أسفرت عملية عامود السحاب عن استشهاد 177 شخصًا في قطاع غزة في أسبوع واحد

العدوان الهمجي مستمر منذ 2008 حتى الآن

17 عامًا من الحروب الإسرائيلية على غزة

سحر عزوز

تعرّض قطاع غزة الذي يُعد من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، حيث يعيش فيه نحو 2.2 مليون نسمة، لعدة عمليات عسكرية إسرائيلية على مر السنين، بعضها اغتال فيها جيش الاحتلال قيادات حركات المقاومة الفلسطينية، وبعضها الآخر كان يسعى من خلالها لاستعادة أسرى لدى المقاومة كما حدث في الحرب الأخيرة، مع استمرار الحصار المفروض على القطاع منذ عام 2007، والذي تراوح بين الحصار التام والجزئي.

وفيما يلي أبرز العمليات العسكرية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع منذ عام 2008، والتي كان آخرها عملية «السيوف الحديدية»، ردًا على عملية «طوفان الأقصى»:

عملية «الرصاص المصبوب»

في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008، شنت (إسرائيل) عدوانًا واسع النطاق على قطاع غزة، ضمن عملية عسكرية أطلقت عليها اسم «الرصاص المصبوب». وبررت حكومة الاحتلال الإسرائيلي برئاسة إيهود أولمرت، وقتها، تلك الحرب بزيادة إطلاق الصواريخ من جانب المقاومة ضد المناطق الجنوبية لـ (إسرائيل)، ورفضها تجديد التهدئة التي تم التوصل إليها في 19 يونيو/ حزيران 2008 برعاية مصرية.

استمرت عملية «الرصاص المصبوب» أكثر من ثلاثة أسابيع، من 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 إلى 21 يناير/ كانون الثاني 2009، مخلفةً وراءها نحو 1400 شهيدًا

الأمم المتحدة اتهمت جيش الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال عملية «الرصاص المصبوب» عام 2008

عدوان الرصاص المصبوب.. غزة التي لم تخضعها المجازر وتداعيات الحصار

و5450 جريحًا في الجانب الفلسطيني، فضلًا عن مقتل 10 جنود و3 مدنيين في الجانب الإسرائيلي، وتدمير عدد كبير من المرافق الحيوية في القطاع، من طرقات ومنازل ومدارس ومستشفيات ومساجد.

ويقول الباحث الفرنسي جان- فرنسوا لوجران، إن التبريرات التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية وقتها لقيامها بشن عملية «الرصاص المصبوب» لا تصمد أمام الإحصائيات التي قدمها الجيش الإسرائيلي نفسه، إذ بينما كانت المقاومة الفلسطينية تطلق نحو 180 صاروخًا شهريًا في المتوسط قبل التوصل إلى التهدئة، فإنها توقفت عن إطلاق الصواريخ بصورة كلية ما بين شهري يوليو/ تموز وأكتوبر/ تشرين الأول 2008، على الرغم من استمرار الحصار الذي لم يُرفع قط.

ويضيف لوجران، أن حرب «الرصاص المصبوب» عجزت عن تحقيق أهدافها، إذ قدّر عدد كبير من المحللين، بعد انتهائها، أنها لم تستطع تحقيق الأمن للمناطق الجنوبية من (إسرائيل)، وفشلت، رغم حصيلتها الإنسانية القاسية، في وضع حد لإطلاق الصواريخ، وأن تدمير البنية التحتية العسكرية لحركة المقاومة بصورة كاملة، كان سيتطلب إعادة احتلال كاملة وطويلة الأمد لقطاع غزة، وهو أمر لم يكن هناك اتفاق حوله داخل الدوائر السياسية والعسكرية في (إسرائيل)، بل تسربت معلومات، على الرغم من الطوق الذي فرض على نشر المعلومات، عن بروز خلافات حقيقية داخل هذه الدوائر حول الإجراءات التي يتوجب اتخاذها.

وفي سبتمبر/أيلول 2009، قدم القاضي الجنوب إفريقي ريتشارد جولدستون، بتفويض من الأمم المتحدة، تقريرًا أدان (إسرائيل)، وخلص إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي تصرف «بازدراء لأرواح المدنيين» و«استخدم القوة المفرطة»، متهمًا (إسرائيل) بارتكاب «جرائم حرب» أو حتى «جرائم ضد الإنسانية»، مما أثار غضب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي.

ودعا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، (إسرائيل) إلى مقاضاة الجناة الذين كشفهم التقرير دون جدوى، في الوقت الذي أنكرت جميع التحقيقات التي شرع فيها القضاء العسكري الإسرائيلي حدوث انتهاكات للقانون الإنساني والقوانين الدولية.

عملية «عمود السحاب»

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، شنت حكومة الاحتلال بزعامة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الحالي، عملية «عمود السحاب» التي استمرت 8 أيام، بهدف تدمير المواقع التي يتم فيها تخزين الصواريخ طويلة ومتوسطة المدى، والتي كانت تطلقها المنظمات الفلسطينية على البلدات والمدن الفلسطينية المحتلة.

وقال نتنياهو، عند بدء العملية، إنه «لا يمكن لأي حكومة أن تتسامح مع وجود مليون من مواطنيها تحت التهديد المستمر بالصواريخ».

وخلال ثمانية أيام، تم إطلاق 1500 صاروخ فلسطيني، طالت لأول مرة (تل أبيب) وجنوب القدس. وبعد أسبوع من الغارات الجوية، زعم جيش الاحتلال الإسرائيلي أنه دمر خلالها ما يقرب من 1000 قاذفة صواريخ وأصاب 1500 هدف، بما في ذلك 19 موقع قيادة و26 موقعًا لتصنيع وتخزين الأسلحة.

وتم التوقيع على وقف إطلاق النار في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. وقد أسفرت عملية «عامود السحاب» عن استشهاد 177 شخصًا في قطاع غزة في أسبوع واحد، من بينهم 26 طفلًا على الأقل، وسقط أكثر من 1200 جريح فلسطيني، كما تم تدمير مقر حكومة حماس في غزة، و200 منزل بالكامل، وإلحاق الضرر بنحو 8000 منزل. بينما قُتل جنديان وأربعة مدنيين في الجانب الإسرائيلي، وقُدرت الأضرار التي لحقت بـ (إسرائيل) بـ 1.2 مليار دولار.

وفي أثناء العدوان الإسرائيلي الذي توقف في 18 يناير/ كانون الثاني 2009، استخدم جيش الاحتلال أسلحة محرمة دولية، مثل الفسفور الأبيض واليورانيوم المُنضّب، وأطلق أكثر من ألف طن من المتفجرات.

واستهدفت المقاومة الفلسطينية بدورها في هذه الحرب الغلاف الاستيطاني المحيط بغزة (نحو 17 كيلومترا) بنحو 750 صاروخا، وصل بعضها لأول مرة إلى مدينتي أسدود وبئر السبع.

عملية «الجرف الصامد»

في 8 يوليو/ تموز 2014 بدأ الاحتلال الإسرائيلي عدوانًا جديدًا على غزة، حمل اسم عملية «الجرف الصامد».

وسبق شن هذه الحرب عددًا من الأحداث التي ساهمت في اندلاعها، ففي 12 يونيو/ حزيران 2014، حصل تطوّر خطير تمثل في اختطاف ثلاثة شبان إسرائيليين وقتلهم بالقرب من الخليل، وهي عملية نفت المقاومة مسؤوليتها عنها، لكن

جيش الاحتلال استخدم خلال عملية «عمود السحاب» عام 2012 أسلحة مُحرمة دولية قتلت 177 مدنيًا فلسطينيًا

حكومة نتنياهو حملّتها المسؤولية، وبدأت تحضّر لشن حرب مقبلة.

ورغم أن المقاومة حاولت - دون جدوى- تجنب المواجهة، حتى بعد قيام مستوطنين يهود بخطف وحرق الطفل محمد أبو خضير، من مدينة القدس في 2 يوليو/ تموز من ذلك العام، فإن (إسرائيل) أعلنت عن «اكتشاف» قيام المقاومة ببناء شبكة أنفاق، دفاعية وهجومية، جاعلة من هذا «الاكتشاف» ذريعة لشن الحرب، وصرّح رئيسها نتنياهو أن العملية الإسرائيلية «ستهدف إلى تدمير الأنفاق التي تمر تحت الحدود».

وفي 17 يوليو/ تموز، تم توسيع العملية لتشمل الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة بهدف تدمير نظام الأنفاق في غزة؛ ثم انسحبت القوات البرية الإسرائيلية في 5 أغسطس/ آب 2014.

وأطلقت المقاومة الفلسطينية في هذه الحرب أكثر من 8 آلاف صاروخ، استهدفت ببعضها لأول مرة مدن حيفا و(تل أبيب) والقدس، وتسببت بإيقاف الرحلات في مطار (تل أبيب). كما أطلقت أيضًا طائرات مسيرة في المجال الجوي الإسرائيلي، لم تتمكن منظومات دفاع جيش الاحتلال من اكتشافها إلا بعد أن اخترقت العمق الإسرائيلي بأكثر من 30 كيلومترًا.

وفي 26 أغسطس/آب، أُعلن وقف إطلاق نار مفتوح. وبحلول ذلك التاريخ، أفاد جيش الاحتلال بأن المقاومة أطلقت 4564 صاروخًا وقذائف هاون من قطاع غزة على (إسرائيل)، وجرى اعتراض أكثر من 735 مقذوفًا أثناء القتال وإسقاطه بواسطة «القبة الحديدية».

وأسفرت هذه الحرب عن 2322 شهيدًا فلسطينيًا و11 ألف جريح، وارتكبت (إسرائيل) خلالها مجازر بحق 144 عائلة، استشهد من كل واحدة منها 3 أفراد على الأقل، في حين قتل 68 جنديًا إسرائيليًا، و4 مدنيين، إضافة إلى عامل أجنبي واحد، وأصيب 2522 إسرائيليًا بجروح، بينهم 740 عسكريًا.

وفي 26 أغسطس/ آب 2014، توصلت (إسرائيل) والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، برعاية مصرية، إلى هدنة أنهت حرب الـ«51» يومًا، وتضمنت بنود الهدنة استئناف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية غير المباشرة، في غضون شهر واحد من بدء سريان وقف إطلاق النار.

وقدّرت وزارة الاقتصاد الفلسطينية خسائر الحرب الإجمالية المباشرة وغير المباشرة، في المباني والبنى التحتية، وخسائر الاقتصاد الوطني في غزة بكافة قطاعاته بـ 5 مليارات دولار تقريبًا.

عملية «الفجر الصادق»

في أغسطس/ آب 2022، اغتالت (إسرائيل) قائد المنطقة الشمالية لـ «سرايا القدس» (الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي) في غزة، حيث استهدفته بطائرة مسيرة داخل شقة سكنية في «برج فلسطين» بحي الرمال.

وجاءت عملية الاغتيال في ظل جهود كانت تبذلها مصر لمنع تدهور الأوضاع، إثر إقدام (إسرائيل) على اعتقال القيادي البارز في حركة «الجهاد الإسلامي» في جنين بالضفة الغربية بسام السعدي.

وأطلقت (إسرائيل) على هذه العملية اسم «الفجر الصادق»، وعللت اختيار تلك التسمية بأنها «لتأكيد تركيزها على حركة الجهاد التي تتخذ اللون الأسود شعارًا»، بحسب بيان لجيش الاحتلال صدر حينها.

عملية السيوف الحديدية الإسرائيلية على قطاع غزة راح ضحيتها أكثر من ألف شهيد خلال 5 أيام (الفرنسية)

وردت حركة الجهاد الإسلامي بعملية سمتها «وحدة الساحات»، وأطلقت خلالها مئات الصواريخ على بلدات ومدن إسرائيلية، وقالت في بيان إنها عملية مشتركة مع كتائب المقاومة الوطنية وكتائب المجاهدين وكتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح).

وقالت «سرايا القدس» في بيان وقتها، إنها قصفت (تل أبيب) ومطار بن جوريون وأسدود وبئر السبع وعسقلان ونتيفوت وسديروت.

وأفادت وزارة الصحة في قطاع غزة، بأن عدد الشهداء في هذه الحرب بلغ 24 شهيدًا، بينهم 6 أطفال، في حين أصيب 203 آخرين بجروح مختلفة، جراء الغارات الإسرائيلية بكل أنواع الأسلحة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة.

2322 شهيدًا و11 ألف جريح فلسطيني سقطوا خلال حرب «الجرف الصامد» ضد القطاع عام 2014

المصادر:

1- حروب إسرائيل على قطاع غزة: قتل وتدمير من دون تحقيق أهداف سياسية، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 21 مايو 2021.

2- حروب غزة 2008-2021: تعاظم قدرات المقاومة، موقع الخنادق، 18 مايو 2021.

3- أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة، موقع الجزيرة، 11 الملف8

7 أكتوبر.. طوفان الأقصى يذل إسرائيل

إسرائيل ترتكب جرائمها الدموية أمام أعين العالم

هل يعيش الفلسطينيون... «النكبة الثانية»؟

مروان محمود

بـدأت جهات دولية وعربية وفلسـطينية، فـي الآونة الأخيرة، اعتمـاد مصطلح «النكبة الثانية» للتعبير عـن تداعيات ما جرى في غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وذلك من قِبَل كتاب ومراكز بحثية ومؤسسات مجتمع مدني تؤمن بعدالة القضية الفلسطينية.

المنطـق وراء اعتمـاد هـذا المصطلح الجديد، هـو كم القتل والتدمير الذي نجم عن جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة والضفة، فضـلًا عن الظروف اللاإنسـانية التي تفوق التصـوّر لحياة النازحين والناجيـن من القتل، وفداحة مخططات التهجير القائمة حتى هذه اللحظة.

وحذرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالممارسات الإسرائيلية فـي الأراضـي الفلسـطينية، مؤخرًا، مـن «نكبة ثانيـة» قد تضرب الفلسطينيين، بسبب التطلعات الاستعمارية لـ(إسرائيل)، المُعلنة فـي غـزة والضفة الغربية منذ السـابع مـن أكتوبر/ تشـرين الأول 2023.

وقالـت اللجنة، فـي بيان لهـا، إن «إسـرائيل تواصل تعميق معاناة الفلسـطينيين، وتوسع مصادرة الأراضي في إطار طموحاتها الاسـتعمارية»، مؤكـدة أن (تـل أبيـب) «تطبق سياسـات واضحة لتجويـع الشـعب الفلسـطيني حتى المـوت، وشـاحنات الغذاء متوقفـة على بعـد كيلومترات لا تسـتطيع الوصول إليهم بسـبب الإجراءات التعسفية للجيش الإسرائيلي».

ما أشبه الليلة بالبارحة

كما حـدث عام 1948، اضطر الفلسـطينيون منذ 7 تشـرين الأول/ أكتوبر 2023 لحمـل القليل من متاعهم والفرار بأرواحهم، هربـا من المـوت بآلات الحرب الإسـرائيلية، مؤكديـن أن «العودة قريبة وسريعة».

غيـر أن هذه العودة لم تتحقق منذ عام النكبة رغم المطالبات الأمميـة بإنهـاء الاحتـلال، فيمـا يشـكل هـذا المصيـر هاجـس الفلسـطينيين الذيـن حرمـوا مـن منازلهـم ومدنهـم، منذ حرب الإبـادة الجماعيـة والتطهير العرقـي التي ترتكبها (إسـرائيل) بحق الفلسطينيين.

وتعود هذه المأسـاة مجددًا على مرأى ومسـمع من المجتمع الدولي، حيث بات الفلسطيني يعاني لأشهر بحثًا عن مكان آمن في زمن يعد فيه أهم الحقوق «الحق في الحياة» من المسـلّمات. فما أشبه الليلة بالبارحة.

وجاءت الحرب الشـعواء الدائرة حاليًا على قطاع غزة، لتُعيد إلـى الأذهان أحـداث النكبة الفلسـطينية الأولى بوجهها الإنسـاني الأليـم. إذ باتت هـذه الأحداث الدمويـة تنافس النكبـة الأولى في بشـاعة المشهد نظرًا لاختلاف الظروف، ما أدى إلى توثيق الأحداث

إسرائيل اخترقت خلال الحرب الحالية جميع القواعد والقوانين الدولية وتجاوزت كل الخطوط الحمراء

أطفال يلتفون حول المسن الفلسطيني يونس رمضان عبد الدائم (93 عاما) ليقص عليهم ذكريات النكبة والحروب الإسرائيلية السابقة في دير البلح

بشكل لم يكن موجودًا إبان نكبة 1948.

ويتجلى المشهد الراهن في قطاع غزة بصورة «النكبة الثانية»، للفلسطيني المُطارَد بالإبادة، والتهجير، وترك البيوت، والانتقال من شمال غزة إلى جنوبها في طريق ملغوم بالموت، يتشتت فيه الناس وتصبح العائلة الواحدة أجزاء متفرقة بين عدة أماكن في القطاع المُدمر.

ووصل الأمر أيضًا بساسة الاحتلال في بداية الحرب إلى توعّدهم الفلسطينيين بـ«نكبة ثانية» عند بدء الهجوم على غزة، فكان استدعاء ذكرى النكبة بالتالي إشارةً إلى مدى ارتباط هذه الأحداث بذلك اليوم بكل ما يحمله من مآسٍ في الذاكرة الفلسطينية. ولا يغفل المراقب عن مشاهد تهجير سكان شمال قطاع غزة إلى جنوبه على شكل جماعات كانت تشبه إلى حدّ كبير مشاهد التهجير خلال النكبة الفلسطينية قبل 77 عامًا.

إبادة غير مسبوقة

حلّت ذكرى النكبة هذا العام، وسط ظروف مختلفة تمامًا لأول مرة منذ بدء الصراع، بسبب أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما تلاها من حرب إبادة غير مسبوقة تشنّها (إسرائيل) على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

هذه الحرب الهمجية، تجعل الذكرى السابعة والسبعين للنكبة تختلف عما سبقها من سنواتٍ من حيث الشكل والمضمون. فقد مثل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول يومًا مفصليًا في تاريخ الشعب الفلسطيني والصراع على الأرض من ناحيتين: إنسانية وسياسية.

> لجنة تابعة للأمم المتحدة تحذر: «نكبة ثانية» قد تضرب الفلسطينيين جرّاء التطلعات الاستعمارية لإسرائيل

فمن ناحية، ذكرى النكبة الفلسطينية بشكلها الإنساني الذي يتمثل في المذابح وعمليات التطهير العرقي التي ارتكبتها (إسرائيل)، غداة إنشائها في فلسطين عام 1948، فإن (إسرائيل) اخترقت خلال الحرب الحالية جميع القواعد والقوانين، وتجاوزت كل الخطوط الحمراء، وارتكبت مذابح ومجازر لم يكن لها مثيل إلا في أيام النكبة الفلسطينية الأولى، بل ربما أشد وأعتى مما جرى عام 1948.

كما أن ذكرى النكبة كانت ملازمةً لأحداث الحرب الحالية، ولا سيما في بدايتها، إذ لا يمكن نسيان الخطط الإسرائيلية التي أُعلنت في بداية الحرب لمحاولة تهجير سكان قطاع غزة من منازلهم وأراضيهم إلى مصر بعد اجتياحها من جيش الاحتلال الإسرائيلي، بما يشبه تمامًا ما حدث في مذابح النكبة الفلسطينية.

ويقول الكاتب عبد الله معروف، إنه بغض النظر عن الجدل حول قبول أو رفض ما حدث يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، فإن أحداث ذلك اليوم أدت إلى هزّ فكرة (إسرائيل) نفسها، وأظهرت أنها يمكن أن تُهزم، لأنها هُزمت بالفعل في ذلك اليوم. بل أظهرت ظروف الحرب بعدها فشل الساسة الإسرائيليين في سياسة زرع الرعب في نفوس المدنيين العزل، الذين كانوا نجحوا فيها بفاعلية عام 1948 بعد نشر أخبار المذابح البشعة التي ارتكبت في عدة قرى ومدن وبلداتٍ فلسطينية.

يضيف الكاتب، أن مشاريع تهجير سكان القطاع خارج أراضيهم فشلت بعد إصرار عدد هائل من سكان القطاع

الاحتلال ينذر مليون فلسطيني بالنزوح لجنوب قطاع غزة (الفرنسية)

على البقاء فيه، على الرغم من سياسة الترهيب والتجويع الإسرائيلية، لتُفاجأ (إسرائيل) هذه المرة بأن انتشار أخبار المذابح التي ارتكبها جيشها في مختلف مناطق قطاع غزة لم تؤدِّ إلا إلى زيادة نبرة التحدي لدى المدنيين أنفسهم قبل الفصائل الفلسطينية. وهذا الأمر يبين أن (إسرائيل) باتت اليوم تواجه شعبًا فلسطينيًا يختلف في قناعاته وأفكاره عن ذلك الشعب البسيط الذي واجهته إبان النكبة الفلسطينية الأولى.

من جانبه، يرى الكاتب الفلسطيني د. سعيد زيداني، أن ما حدث منذ «طوفان الأقصى» حتى الآن هو حقًا نكبة جديدة، وإن اختلفت في ملامحها عن النكبة الأولى، النكبة الأم. فعناصر النكبة متوفرة في الحالتين، وإن اختلفت أوزان ومراكز ثقل هذه العناصر وطبيعة العلاقة بينها من نكبة لأخرى. هذه العناصر هي التالية: المجازر وتدمير المكان والبنيان والتهجير القسري.

ويؤكد الكاتب، أن التهجير القسري أو التطهير العرقي كان عنوان النكبة الأولى، وكانت المجازر إحدى وسائله، وكان هدم مئات القرى وأحياء في المدن لغرض سد الطريق في وجه عودة اللاجئين والمهجرين. أما في النكبة الحالية، نكبة قطاع غزة أساسًا، فإن الإبادة الجماعية هي العنوان، وكانت المجازر الكثيرة اضافةً إلى تدمير المكان والبنيان، هي التجليات الرئيسة لها، بينما ظل التهجير هدفًا معلقًا. هذا الفارق بين النكبتين، نكبة التهجير (التطهير العرقي) ونكبة التدمير (الإبادة الجماعية)، يفسر، من بين أمور أخرى، ذلك الخراب الهائل في البنيان في قطاع غزة وذلك التفاوت الهائل في أعداد القتلى والمصابين والمفقودين بين النكبتين.

> العدوان الدموي على غزة والضفة الغربية يُعيد إلى الأذهان أحداث النكبة الأولى بوجهها الأليم

وإذا كانت النكبة الحالية هي أساسًا نكبة قطاع غزة، فإنها ليست كذلك حصريًا. فمنذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 والضفة الغربية تدفع باهظ الأثمان نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة. وأثقل هذه الأثمان يتمثل في تخريب مخيمات شمال الضفة الغربية وتشريد عشرات الآلاف من السكان، وفي عربدة وعنف قطعان المستوطنين، وفي الحصار الخانق للمدن والقرى الفلسطينية وفي تصاعد وتيرة هدم المنازل ومصادرة الأراضي وفي إنهاك السلطة الفلسطينية ماليًا وإداريًا وفي سوء معاملة آلاف السجناء والموقوفين.

■ المصادر:

1- الأمم المتحدة تحذر من «نكبة ثانية» للفلسطينيين بسبب «تطلعات إسرائيل الاستعمارية»، موقع الشرق، 10 مايو/ أيار 2025.

2- هل أنهى يوم 7 أكتوبر ذكرى النكبة؟ موقع تي آر تي جلوبال عربي، 15 مايو/ أيار 2024.

3- غزة وشبح «النكبة» الثانية.. محنة القصف ومأساة التهجير، موقع العين، 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

4- النكبة الثانية والحرية الفلسطينية، موقع مؤسسة الدارسات الفلسطينية، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

جرائم تطهير عرقي وتهجير قسري وعمليات إرهابية

من بن غوريون إلى نتنياهو... قائمة «مجرمي الحرب» الإسرائيليين

من اليمين إلى اليسار.. ليفي إشكول، وبيغن، نوتنياهو، وبن غوريون وغولدا مائير (وكالات)

يوسف شرف الدين

منذ المجزرة الأولى التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في مدينة القدس المحتلة عام 1937، وحتى هذه اللحظة، تم تسجيل مئات المجازر التي ارتكبتها قائمة طويلة من «مجرمي الحرب» الإسرائيليين، على رأسهم ديفيد بن غوريون، ومن بعده غولدا مائير، ومناحم بيغن، وموشيه ديان، وأرييل شارون، وصولًا إلى بنيامين نتنياهو في الوقت الراهن.

جميع هؤلاء وغيرهم، كانوا جناة أو - على الأقل- مسؤولين عن مذبحة أو أكثر من المذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، على أرضه وخارج أرضه، فضلًا مسؤوليتهم عن جرائم الحرب التي استهدفت هذا الشعب وشعوب عربية أخرى، منذ نكبة عام 1948 حتى الآن.

وتشمل جرائم الحرب المُرتكبة في فلسطين ودول عربية على مدار 77 عامًا، كل أشكال انتهاك القانون الدولي من قِبل ساسة وقادة جيش الاحتلال، مثل جرائم الاستيطان، وتدمير بيوت المدنيين، وسياسة العقاب الجماعي، والإعدامات الميدانية، وكل سياسات التهويد وسرقة الآثار والمصادر الطبيعية، ثم أُضيف إليها مؤخرًا جرائم التقتيل العشوائي، والتدمير الممنهج، والتجويع المتعمد ضد السكان المدنيين في قطاع غزة.

> غولدا مائير كانت الممول الأول للعمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين بهدف تنفيذ سياسية «التطهير العرقي»

ويتحمل «بن غوريون» المسؤولية عن عدد كبير من هذه الجرائم، منذ أن كان رئيسًا لـ «الوكالة اليهودية» عام 1933، ومن ثم عندما أصبح رئيسًا لحكومة الاحتلال من عام 1948 وحتى عام 1965.

وارتكب قادة الحركة الصهيونية قبل وقوع «النكبة» مذابح جماعية ممنهجة، بهدف إفراغ فلسطين من أهلها. وكان أولهم «بن غوريون»

ديفيد بن غوريون

المسؤول عن كل المذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، وسياسة التطهير العرقي المُنفذة بعد قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وتم خلالها ارتكاب عشرات المجازر، من أبرزها مجازر قرى «بلدة الشيخ، ودير ياسين، وأبو شوشة، والطنطورة».

وأخطر نتيجة لسياسة التطهير العرقي التي مارسها القادة الصهاينة الأوائل، هي تشريد 800 ألف فلسطيني وتدمير حوالي 500 مدينة وبلدة وقرية فلسطينية، بالإضافة الى استشهاد عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

جرائم «غولدا» الإرهابية

سجلّ التاريخ اسم غولدا مائير بحروف دموية كمجرمة حرب، أمرت بقتل الأطفال والنساء وكبار السن، وهدم البيوت فوق ساكنيها، وكانت أول من طالب بهجرة العرب الفلسطينيين من موطنهم الأصلي بكل لؤم ووقاحة، واقترحت توطين العرب المشردين من ديارهم في الأقطار العربية الأخرى، مؤكدةً على عدم حقهم في هذه الأرض.

تولت «غولدا» منصب سكرتيرة مجلس السيدات العاملات بسبب علاقاتها القوية مع قادة الصهيونية العالمية، وكانت من دعاة تهجير السكان العرب قسريًا، والممول الأول للإرهاب والمذابح التي حدثت في حق الشعب الفلسطيني على يد العصابات الإسرائيلية، بهدف تنفيذ سياسة «التطهير العرقي».

> «الأعور الدجّال» موشيه ديان كان منذ صباه عضوًا بارزًا في صفوف عصابات «الهاجاناة» الصهيونية

ويأتي من بعدها في قائمة «مجرمي الحرب»، المجرم مناحم بيغن، حيث نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية مؤخرًا تقريرًا كشف عن وثائق مراقبة سرية لـ بيغن كزعيم لمنظمة «الإرجون» الصهيونية، قبل أن يصبح رئيسًا لوزراء الاحتلال.

وأوضحت الوثائق، أن بيغن كان هدفًا رئيسيًا للمخابرات البريطانية بسبب نشاطه في قيادة «الإرجون»، وهي منظمة إرهابية نفذت عمليات ضد البريطانيين والفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين.

وكان أبرز هذه العمليات تفجير فندق الملك داوود في القدس عام 1946، والذي أسفر عن مقتل 91 شخصًا، ما جعله يصنف «إرهابيًا» من قبل السلطات البريطانية التي عرضت مكافأة قدرها ألفي جنيه فلسطيني لمن يدلي بمعلومات تساعد في القبض عليه. وشاركت هذه المنظمة أيضًا في جرائم إرهابية عديدة ضد الفلسطينيين، أبرزها مذبحة قرية «دير ياسين» عام 1948.

مذابح «جنرال المجازر»

وجد موشيه ديان، الإرهابي الصهيوني الذي تولى منصب وزير دفاع الاحتلال بعد ذلك، موقعًا له في صفوف العصابات الصهيونية «الهاجاناه» الإرهابية قبل عام 1948، مدفوعًا بحبه للعنف والمغامرة والقتل. ولم يبلغ حينها من العمر سوى

مجرمو الحرب الصهاينة

14 عامًا، فانخرط في مرحلة رهيبة من القتل والنزوح والنسف والأعمال الإرهابية ضد الأبرياء الفلسطينيين، أصحاب الأرض والوطن ومواطنوها الأصليون.

لم يشارك ديان، الذي يُلقّبه العرب بـ «الأعور الدجّال» في المذابح ضد المدنيين الفلسطينيين فحسب، بل ارتكب أيضًا جرائم حرب ضد السكان المدنيين في مدن القناة المصرية خلال «العدوان الثلاثي» عام 1956، ومذبحة مدرسة «بحر البقر» المصرية بعد نكسة 1967، وهو ما أكسبه شهرة واسعة وكراهية عميقة في العالم العربي.

أما أرييل شارون، فهو المسؤول الأول والمباشر عن عدة مجازر بحق الفلسطينيين، مثل مذبحة قرية «قبية» عام 1953 وصبرا وشاتيلا 1982 وجنين 2002 وسواها من مجازر الفلسطينيين التي ستظل دومًا الأسوأ في تاريخه العسكري والسياسي الدموي.

التحق شارون، وهو في الرابعة عشرة من عمره بعصابة «الهاجاناه»، وقاد إحدى فرق المشاة في حرب النكبة وكان يبلغ العشرين من العمر، وأصيب عدة مرات. ثم ترأس عام 1953 وحدة للعمليات الخاصة أطلق عليها اسم «الوحدة 101»، كانت تتميز بتدريبات خاصة وشاقة وتتخصص في الغارات الليلية على مراكز المقاومة الفلسطينية.

ومن أشهر عمليات الوحدة 101 بقيادة شارون، في تلك الفترة، ما بات يُعرف في التاريخ الفلسطيني

> مناحم بيغن قاد عملية تفجير فندق «الملك داوود» بالقدس عام 1946 التي أسفرت عن مقتل 91 شخصًا

المعاصر بـ «مجزرة قبية» التي راح ضحيتها 69 قتيلًا معظمهم من المدنيين وهدم فيها 41 منزلًا.

وكان من الأهداف الأساسية لتلك الوحدة، بقيادة شارون، زرع الرعب والخوف في قلوب المواطنين العرب بفلسطين، عن طريق الذبح والتمثيل بالجثث لكل من يقابلهم من سكان القرى العربية، سواء كانوا من الرجال أو الشيوخ والنساء والأطفال، وهو ما قامت به الوحدة (101) ضد سكان مخيم البريج للاجئين في جنوب غزة وقتلت 50 لاجئًا.

وذكر فاجن بينيكي، مسؤول الأمم المتحدة في تقرير له: «قام رجال شارون أثناء الليل بإلقاء القنابل من خلال نوافذ أكواخ اللاجئين، الذين كانوا نائمين مع أطفالهم، وعندما استيقظوا مذعورين، وهبوا ناحية الأبواب للخروج، قابلهم رجال الوحدة (101) بهجوم بالأسلحة الاوتوماتيكية».

وارتكب «جنرال المجازر» أرييل شارون خلال تاريخه الإجرامي الممتد على مدار 50 عاما، العديد من المذابح الدامية ضد الفلسطينيين، وأعدم عشرات الأسرى المصريين بيديه بعد نكسة 1967.

نتنياهو أمام العدالة الدولية

في يوليو/ تموز 2020، كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية ذات التوجهات اليسارية، أن الحكومة أعدت قائمة من «مجرمي الحرب» الإسرائيليين يتراوح عددهم بين 200 الى 300

المجرم الأعور موشي ديان

مجـرم، قامـت بإبلاغهم رسـميًا بقـرار منعهم من السـفر، خشية أن تحتجزهم إحدى الدول وتُسلّمهم لمحكمة الجنايات الدولية.

ويواجه بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الاحتلال الحالي، اتهامات بارتكاب جرائم حرب، من استخدام التجويـع كأداة حـرب، والاسـتهداف المتعمـد للمدنيين، إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسـانية تشـمل القتـل والاضطهـاد وأفعالًا لاإنسـانية أخـرى. وفي نوفمبـر/ تشـرين الثاني 2024، أصـدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال ضد نتنياهو، ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت.

تميـزت مسـيرة نتنياهـو السياسـية بسلسـلة مـن العمليات الارهابيـة ضد المدنييـن والصراعات العسكرية، والسياسات المثيرة للجدل، والانتقادات الدوليـة. وقـد أدى دوره الدمـوي فـي الصـراع الإسـرائيلي- الفلسـطيني، وخاصة تعاملـه مع غزة والضفة الغربية، إلـى العديد من الاتهامات بارتكاب جرائم حرب.

وفـي حيـن يزعـم نتنياهـو وأنصـاره أن أفعاله كانت ضروريـة لحماية المواطنين الإسـرائيليين من «الإرهاب»، يشـير المنتقدون إلى ارتفاع عدد القتلى المدنيين، وتدميـر البنية التحتيـة المدنية، وتفاقم الأزمـة الإنسـانية في غـزة، كدليل على مسـؤوليته الكاملة.

ولم يكن قرار «الجنائية الدولية» بإصدار مذكرات اعتقـال ضد نتنياهو وغالانـت كمجرمي حرب، نابعًا من «تسـييس» المحكمة أو معاداتها للسامية، كما يحاول الكيان وحكومته الترويج للأمر، وإنما جاء بعد فظائع ومآسـي وإبادة جماعية عاشها الفلسطينيون في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وأكدت الأمـم المتحدة، في أكثر من مناسـبة، أن حكومـة نتنياهـو ترتكـب جرائـم بحـق النسـاء والأطفال، وتسـتخدم سلاح الجوع لإخضاع الشعب الفلسـطيني، وكذلك كل الأسـلحة المحرمة دوليًا. وهبّـت شـعوب العالم تسـتنكر هـذه المجـازر في مظاهـرات صاخبة. وقامت دول عـدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الاحتلال، ولم تتوقف المذابح حتى الآن.

«جنرال المجازر» أرييل شارون ارتكب المذابح وأعدم عشرات الأسرى المصريين بيديه بعد نكسة 1967

المصادر:

1- قائمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، موقع الحياة الجديدة، 19 يوليو/ تموز 2020.

2- مجرمة في ذاكـرة التاريخ «جولدا مائير»، موقع فلسطين الآن، 3 مايو/ أيار 2020.

3- أرييـل شـارون جنـرال المجـازر، موقـع الجزيرة نت، 13 سبتمبر/ أيلول 2013.

4- عديـم الرحمـة.. مـاذا جـاء فـي ملفات مراقبة مناحم بيجيـن قبل نحو 80 عاما؟، موقع الشروق، 19 مايو/ أيار 2025.

الملك عبد العزيز آل سعود

روايات وشهادات تاريخية

كيف قرأ الملك عبد العزيز نكبة فلسطين؟

أحمد النعماني

الملك عبدالعزيز لروزفلت عن فلسطين.. العرب سيختارون الموت بدلا من تسليم أراضيهم

يورد رئيس الوزراء السوري الأسبق خالد العظم في مذكراته وصفًا دقيقًا لأول لقاء جمعه بالملك عبد العزيز آل سعود في الرياض قبيل نكبة فلسطين سنة 1948.

يقول العظم:

«دخلنا البهو الكبير فرأينا الملك يجلس على مقعد في صدر المجلس، إلى جانبه منضدة صغيرة عليها هاتف. نهض واقفًا مرحبًا بنا بوقاره وهيبته، وأجلسنا بجانبه. لفت انتباهي أن أبناءه الأمراء جلسوا بعيدًا عند الباب، بينما ظل الملك يحيطنا بحديثه الودود وكرمه المعهود. كان يتابع الأخبار عبر ثلاثة موظفين: أحدهم يقرأ ما يرد من القاهرة، والآخر ينقل أخبار لندن، والثالث يورد مستجدات برلين. وكان الملك يقاطعهم بين الحين والآخر ليبدي تعليقاته، موضحًا خلفيات الأخبار ونتائجها».

في تلك الأثناء كانت الأخبار الواردة تفيض بمشاهد الاضطرابات: مظاهرات تجتاح شوارع دمشق أمام السفارتين الأمريكية والسوفيتية، وأخرى في القاهرة أدت إلى إحراق مركز بريطاني في الزقازيق، بينما شهدت عدن مقتل 75 يهوديًا ردًا على مجازر العصابات الصهيونية في فلسطين. ثم جاء يوم التاسع من أبريل/نيسان 1948 ليحمل واحدة من أبشع الجرائم، إذ ارتكبت العصابات الصهيونية مجزرة دير ياسين غرب القدس، حيث قُتل 245 مدنيًا أعزل. ولم تمض أيام حتى واصل الصهاينة زحفهم نحو صفد، ومنها إلى حيفا ويافا.

فكرة «جيش الإنقاذ»

كان الملك عبد العزيز يتابع هذه الأحداث بغضب شديد، ويرى في الوقائع دافعًا ملحًا لدعم الفلسطينيين. وقد تجسّد ذلك في مساندته لفكرة تأسيس «جيش الإنقاذ»، التي كان هو صاحبها بالتشاور مع الرئيس السوري شكري القوتلي. وقد وقع الاختيار على فوزي القاوقجي لقيادة هذا الجيش، لما اشتهر به من شجاعة وخبرة عسكرية، إضافة إلى معرفته الوثيقة بالملك عبد العزيز منذ لجأ إلى المملكة في أواخر العشرينيات وأسندت إليه مهمة تدريب الجيش السعودي سنة 1928.

كان الملك عبد العزيز يرغب في أن يسمى الجيش الجديد «جيش نصرة المسلمين»، إلا أن الملك فاروق أشار إلى أن قوامه سيضم أيضًا متطوعين مسيحيين، مقترحًا تسمية «جيش تحرير فلسطين». غير أن الاسم الذي استقر عليه الجميع في النهاية كان «جيش الإنقاذ»، وهو الذي طرحه الرئيس القوتلي، بل وتطوع لإقامة معسكراته في ريف دمشق.

في إحدى الجلسات، سأل الملك عبد العزيز ضيوفه السوريين عن الثلاثة آلاف بندقية التي وعد بها مفتي القدس الحاج أمين الحسيني. فجاءه الجواب محبطًا: المفتي سلّم 200 بندقية فقط، لم يكن صالحًا منها سوى 25. عندها تعهد الملك بسد العجز.

تمويل وتسليح

وفي 22 يناير/كانون الثاني 1948 وصل إلى الرياض الدكتور محسن البرازي، أمين عام الرئاسة السورية، لمتابعة هذا الملف. وقد روى في مذكراته أن الملك عبد العزيز أكد له أن السلاح بات جاهزًا ومعبأً في صناديق، وسيتم شحنه إلى مصر

> لإضفاء طابع عربي جامع استصدر الملك عبد العزيز قرارًا من جامعة الدول العربية لتبني «جيش الإنقاذ»

جنود من الفيلق العربي في الجانب الشرقي من القدس أثناء القتال ضد عناصر من الهاغاناه الإسرائيلية في 6 مارس 1948

لتتولى الحكومة المصرية نقله إلى فلسطين.

ولما استغرب البرازي قائلًا: «ولماذا مصر؟»، أجاب الملك بأنه لا يريد إحراج الملك عبد الله في الأردن، بسبب الخلافات القائمة آنذاك. ثم استدعى الملك نجله الأمير فيصل، الذي أوضح أن الدعم السعودي سيتضمن ألف بندقية إنكليزية مع 500 طلقة وعشرة صناديق عتاد. كما قدم مبلغًا ماليًا كبيرًا لتوزيعه على المجاهدين تحت إشراف الرئيس القوتلي. وقال فيصل بلهجة متواضعة: «ربما لم نسدد بعد ما علينا؟»، فأجابه البرازي بأن المملكة قد أوفت وأكثر. وقد اقتُطع من المبلغ المقدم سبعة آلاف جنيه خُصصت لدعم القبائل العربية.

ولإضفاء طابع عربي جامع، استصدر الملك عبد العزيز قرارًا من جامعة الدول العربية لتبني «جيش الإنقاذ»، إذ كان حريصًا على أن تُسجل أي نتيجة، نصرًا أو هزيمة، باسم العرب كافة لا باسم دولة واحدة.

بين الحماسة والواقعية

كان الملك عبد العزيز بخبرته الطويلة في قيادة معارك توحيد المملكة، التي امتدت ثلاثين عامًا وانتهت بانتصاره، أكثر إدراكًا من غيره لضعف الجيوش العربية وحداثة تكوينها. ورغم علاقته الجيدة بالرئيس القوتلي والملك فاروق، فإنه لم يكن مطمئنًا إلى قرارات قادة الجيوش أو حماستهم المفرطة. فقد وعد بعض الضباط المصريين بأنهم «سيدفعون اليهود إلى البحر»، وأكد ضباط سوريون أنهم سيحررون فلسطين خلال عام 1948. بل إن أحد قادة الجيش السوري قال للرئيس القوتلي إن لديهم طيرانًا حربيًا «بينما لا يملك اليهود طائرات». إلا أن الواقع كان مغايرًا تمامًا لتلك التقديرات المتفائلة.

أرقام وتوازن قوى

قدرت القوات العربية المشاركة بنحو 20 ألف مقاتل فقط: 5500 من مصر، 4500 من الأردن، 6000 من سوريا والعراق معًا، وألفي جندي من لبنان. وهي أرقام بعيدة كثيرًا عن الوعود التي بلغت 165 ألف جندي. كما كان من المفترض أن تُسخر للجيوش العربية 47 طائرة حربية و400 دبابة و300 عربة مدرعة و140 مدفع ميدان و220 مضاد طائرات، لكن أغلب هذه التعهدات لم يتحقق.

في المقابل، بلغ عدد القوات الصهيونية 65 ألف مقاتل في يوليو/تموز 1948، ارتفع إلى 88 ألفًا بحلول أكتوبر/تشرين الأول، وتجاوز المئة ألف في مطلع 1949، أي أن نحو 13 في المئة من المجتمع اليهودي شارك في القتال. وقد تمكنت الجاليات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة من جمع 129 مليون دولار لدعم المجهود الحربي الإسرائيلي، خصص منها 78 مليونًا لشراء أحدث الأسلحة.

خطة الهجوم المشترك

وضعت خطة عسكرية للهجوم العربي الموحد، أعدها الضابط الأردني وصفي التل، تنص على دخول الجيش اللبناني من رأس الناقورة باتجاه عكا، ودخول القوات السورية من بنت جبيل نحو سمخ، ليلتقي الطرفان في العفولة، بينما يتوجه

> لخّص الملك عبد العزيز مأساة الهزيمة بكلمة بليغة: العرب لم يكونوا جاهزين للحرب... ولا حتى للهزيمة

قائد جيش الإنقاذ فوزي القاوقجي لدى وصوله إلى الأراضي الفلسطينية في 8 مارس 1948

الجيش العراقي إلى بيسان شمال شرقي القدس، ويتولى الجيش الأردني الدفاع عن اللد والرملة والقدس. عُرضت الخطة في اجتماع رؤساء الأركان بالقاهرة في 29-30 أبريل/نيسان، وأقرت رسميًا في 12 مايو/أيار 1948.

لكن هذه الخطة لم تلق استحسان الملك عبد العزيز، الذي ظل متوجسًا من نتائجها. ومع ذلك، لم تتوقف المملكة عن التمويل وإرسال المتطوعين.

الهزيمة والنكبة

ومع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني وإعلان ديفيد بن غوريون قيام (إسرائيل) في 14 مايو/أيار 1948، بدأت تتوالى على العواصم العربية تقارير مبالغ فيها من قادة الجيوش، تؤكد أن النصر وشيك. غير أن الوقائع جاءت على النقيض تمامًا. انتهت الحرب بهزيمة مدوية للعرب، وضياع فلسطين، واستشهاد ستة آلاف مقاتل عربي، منهم المئات من السوريين والمصريين، وتدمير نحو 400 قرية وبلدة فلسطينية، وتشريد أكثر من مليون فلسطيني إلى المنافي في سوريا ولبنان والأردن.

وقد لخّص الملك عبد العزيز مأساة الهزيمة بكلمة بليغة: «العرب لم يكونوا جاهزين للحرب... ولا حتى للهزيمة».

■ المصدر:
- الملك عبد العزيز وأحداث نكبة فلسطين، مجلة المجلة، 15 مايو/أيار 2024

> قدّم الملك عبد العزيز للسوريين، مبلغًا وفيرًا من المال لتوزيعه على المجاهدين بمعرفة الرئيس القوتلي وإشرافه. ثم التفت الأمير فيصل إلى ضيفه وقال بكل تواضع: «ربما لم نسدد بعد ما علينا؟»

خبير في الشؤون الإيرانية:

إيران وإسرائيل: من الجذور التاريخية إلى تقاطع المصالح الإستراتيجية

حوار: رضوى شريف

منذ فجر التاريخ الحديث للمنطقة، ظلّت العلاقة بين إيران واليهود محاطة بقدر كبير من التعقيد والالتباس؛ فهي علاقة تبدأ من قورش الكبير الذي حرّر اليهود من السبي البابلي، لتتخذ أشكالًا سياسية واستراتيجية متجددة في العصر الحديث. وبرغم الخطاب الإيراني الثوري المعادي للولايات المتحدة و(إسرائيل) منذ عام 1979، فإنّ شواهد كثيرة. من فضيحة «إيران- كونترا» إلى سقوط بغداد. تكشف عن تقاطعات براغماتية جعلت من طهران و(تل أبيب) شريكين غير معلنين في صياغة توازنات المنطقة.

في هذا الحوار، يفتح د. إسلام المنسي، الخبير في الشؤون الإيرانية، ملف العلاقات الإيرانية. الإسرائيلية عبر محطاتها التاريخية والسرية، موضحًا كيف التقت مصالح الطرفين في العراق وأفغانستان وسوريا، وكيف انعكست هذه الشبكة من التفاهمات على بنية الصراع في الشرق الأوسط، وعلى القضية الفلسطينية تحديدًا.

كيف يمكن فهم الجذور التاريخية للعلاقة بين اليهود وإيران منذ عهد قورش الكبير... وهل ما زالت هذه الخلفية التاريخية تؤثر على سياسات اليوم؟

- هناك قواسم مشتركة بين اليهود والحضارة الفارسية القديمة في الدين والثقافة والتاريخ، مما جعل الإسرائيليين أقل حساسية تجاه الثقافة الفارسية. فقورش الملك الفارسي، الذي حرر اليهود من السبي البابلي، يُعد الشخصية الوحيدة غير اليهودية التي وصلت إلى درجة من التقديس لا تبعد كثيرًا عن مرتبة أنبياء بني إسرائيل، وتتحدث الأسفار اليهودية عن العلاقات التي جمعت بين اليهود والبلاط الفارسي.

واليوم تقترب أعداد اليهود الإيرانيين الأصل في الأراضي المحتلة من ثلاثمائة ألف نسمة، يشكّلون نسبة مهمة من إجمالي اليهود البالغ عددهم نحو سبعة ملايين.

ويتمسك اليهود الإيرانيون في (إسرائيل) بعاداتهم وتقاليدهم واحتفالاتهم وأكلاتهم التقليدية، ويتحدثون الفارسية في بيوتهم، ويطلقون أحيانًا أسماء إيرانية على أبنائهم. ولا يجدون تناقضًا بين الانتماء لـ (إسرائيل) والانتماء للحضارة الفارسية التي تمتد جذورها لآلاف السنين، فيحتفلون بعيد النيروز في بداية الربيع ويقيمون موائد «هفت سين» الاحتفالية بمناسبة رأس السنة الفارسية، بخاصة أن عيد النيروز وعيد الفصح اليهودي يأتيان في فترات متقاربة. كما أن مقر إذاعة «صوت إسرائيل» باللغة الفارسية يقع داخل القدس المحتلة.

وتختلف النظرة الإسرائيلية لإيران عن نظرتها للعرب، ليس فقط لأسباب تاريخية ودينية، بل لأسباب إستراتيجية أيضًا، فكلا الطرفين لهما خصم مشترك وهو العالم العربي السني، مما يجعل التعاون بينهما قائمًا على مصالح آنية مشتركة لكنها تحمل أبعادًا وخلفيات أخرى تدعم هذا التعاون.

إلى أي مدى يمكن اعتبار التعاون السري بين إيران وإسرائيل بعد مجيء الخميني تناقضًا مع الخطاب المعلن للثورة الإيرانية؟

د. إسلام المنسي

- كانت العلاقات بين (إسرائيل) وإيران حتى عام 1979 تحالفاً شبه مكشوف، لكن بعد الثورة صارت الاتصالات تتم في الخفاء بهدف موازنة الخصوم العرب. فرغم تغير الأيديولوجية الرسمية للنظام الإيراني، إلا أن حسابات الدولة لم تتغير كثيراً. فقد استمر احتلال الجزر الإماراتية رغم الأصوات الثورية التي طالبت بإهدائها للفلسطينيين أو إعادة النظر في ملكيتها، كما احتفت طهران بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في البداية، وحدثت مظاهر تحول كثيرة لم تمس جوهر تفكير الدولة الإيرانية. لذلك تبدلت العلاقات مع الفلسطينيين بسرعة، وصار دعم القضية كلاميًا وشكليًا، بينما عملت قنوات التواصل السرية مع الشيطان الأكبر والكيان الصهيوني، ونشطت أجهزة الدعاية للتغطية على هذه الحقائق التي انكشف العديد منها تباعًا.

ما الذي تكشفه فضيحة «إيران-كونترا» عن طبيعة البراغماتية السياسية الإيرانية وعلاقاتها المتشابكة مع الولايات المتحدة وإسرائيل؟

- كشفت فضيحة «إيران-كونترا» أنّ نظام ولاية الفقيه تابع عمليًا مسيرة الشاه محمد رضا بهلوي في التعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة. فبينما كانت إيران تتهم العراق بأنه عميل للغرب ومعادٍ للإسلام، كانت تقاتله بأسلحة إسرائيلية وأمريكية. وفي المقابل، سعت واشنطن إلى إضعاف العراق عبر تمكين إيران.

وقد جرى التكتم الشديد على هذه الصفقة في طهران حتى عن بعض القيادات، كما روى أحد نواب المرشد في مذكراته، لأن الأولوية كانت لمصلحة النظام لا للشعارات. أما وظيفة الخطاب الثوري فكانت تبرير وتجميل وتسهيل التدخلات الإيرانية في العالم العربي والحفاظ على مصداقيته في العالم الإسلامي.

وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي لعبت إسرائيل دور الوسيط بين طهران وإدارة ريغان، حيث تم بيع أسلحة لإيران واستخدام عائداتها لتمويل المتمردين المناهضين للشيوعية في نيكاراغوا. بل إن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي إسحاق رابين قال عام 1987: «إسرائيل أفضل صديق لإيران، ولا ننوي تغيير موقفنا».

كيف يفسَّر الدور الإيراني. الإسرائيلي غير المباشر في تدمير مفاعل «تموز» النووي العراقي سنة 1981؟

- كان تدمير المشروع النووي العراقي مصلحة إيرانية إسرائيلية مشتركة. ففي عام 1980 حاولت طهران قصف المفاعل في عملية السيف المحروق «شمشير سوزان» لكنها لم تتمكن من تدميره كليًا، رغم إحداث أضرار ملحوظة، وهو مشروع نووي سلمي تحت إشراف فرنسي، وبعد الهجوم عمل الفنيون الفرنسيون على معالجة آثار الهجوم.

وبعد أشهر فقط، استكمل الطيران الإسرائيلي المهمة في عملية «أوبرا» عام 1981. ويُقال إن الخبرات والنتائج التي حققها الإيرانيون في محاولتهم الأولى شجعت إسرائيل وساعدتها، بل إن طهران زوّدت تل أبيب بمعلومات ساعدت على إنجاح العملية.

هل يمكن القول إن إسقاط نظام صدام حسين وتفكيك العراق كان نتيجة تقاطع مصالح إستراتيجية بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة؟

- بلا شك كان سقوط نظام صدام حسين مصلحة مشتركة لهذه الأطراف الثلاثة. بالنسبة لإيران، كان ذلك بداية التمدد الإقليمي وما تبعه من مجازر طائفية طالت مئات الآلاف في العراق وسوريا وغيرها. لأن العراق كان الجدار الشرقي للعالم العربي وحائط الصد ضد الأطماع الإيرانية. وقد تسببت التدخلات الإيرانية في مصلحة إسرائيلية كبيرة، وهي تدمير الجناح الشرقي العربي عبر تدمير قوة العراق الذي كان يمثل تهديدًا مستمرًا لـ (إسرائيل). وكذلك تدمير سوريا وإنهاك العالم العربي في دوامة العنف الطائفي وتحويل أنظاره عن فلسطين، القضية المركزية للعرب والمسلمين، وفي دول الخليج العربي أصبح التهديد الإيراني يحتل قائمة التهديدات.

كيف انعكس التعاون الإيراني. الأمريكي في ملفات مثل العراق وأفغانستان على إعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط؟

- تكفلت الولايات المتحدة بإسقاط نظام صدام حسين في بغداد ونظام طالبان في كابول، وكلاهما كان خصمًا لطهران. وبذلك تحولت إيران من الشعور بالتهديد إلى التمدد والتدخل المباشر في شؤون هاتين الدولتين، وتساهم في إدارة المرحلة التي تعرضت فيها الدولتان للاحتلال الأمريكي.

في العراق، كان النفوذ الإيراني واضحًا منذ البداية. أما في أفغانستان، فقد ظل المشهد مختلفًا، إذ استمرت طالبان في المقاومة لعشرين عامًا متواصلة، مما قوض سلطة الحكومة العميلة في كابول، ومع ذلك لجأت طهران للتعاون مع طالبان خلال السنوات الأخيرة قبل رحيل الاحتلال قبل أن تتحول لدعم معارضيها منذ 2021.

وبصفة عامة فإن نشر الفوضى وتغذية الميليشيات الطائفية كان الأسلوب الإيراني المفضل في التعامل مع دول الجوار، ومع أنها كانت تبرر ذلك في سوريا مثلًا بمقاومة (إسرائيل) فلم يكن ذلك له نفس التبرير في أفغانستان. لذا من ضمن أسباب عدم فعالية الميليشيات الإيرانية في أفغانستان غياب الرافعة الأيديولوجية المتمثلة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

اتجاهات الصحافة الإيرانية

أصوات الداخل تكشف الشرخ بين النظام والمجتمع

منار أحمد

تُعد الصحافة الإيرانية مرآة كاشفة لتحولات المزاج السياسي والاجتماعي والثقافي داخل البلاد، إذ تحمل بين سطورها مزيجًا من الخطاب الرسمي والانتقادات الإصلاحية والتوجهات الفكرية المتصارعة. وخلال شهر مايو/أيار، عكست المقالات المنشورة في عدد من الصحف الإيرانية ملامح الأزمات المتشابكة التي يواجهها النظام.. من فقدان الإعلام الرسمي لمصداقيته، إلى هشاشة السياسات الاقتصادية، وصراعات النخبة السياسية، وصولًا إلى عسكرة التعليم وتكريس التمييز ضد المرأة.

هذا التقرير الشهري يجمع مختارات من المقالات البارزة، ويعرضها وفق أربعة مستويات: النص الأصلي كمصدر، وقراءة في الاتجاه الذي يعكسه الموضوع، ثم تحليل أعمق لـ المغزى الذي يمكن استخلاصه من خلفياته ودلالاته.

تُظهر «اتجاهات الصحافة الإيرانية» خلال شهر مايو/أيار خريطة أزمات مركبة داخل المجتمع الإيراني

1- الإعلام الرسمي... أزمة «صداوسيما» وفقدان الحياد

- النص المنقول:

كتبت صحيفة اعتماد: «إن الإعلام الرسمي (صداوسيما) أصبح أسير تيار سياسي واحد، ولم يعد يمثل الشعب الإيراني كله، بل فقد حياده وتحول إلى منصة تعبئة لفئة محدودة. وهذا الانحياز أفقده المصداقية داخليًا، وجعل صورته في الخارج أكثر ضعفًا في مواجهة القنوات العربية والدولية، خصوصًا مع السعودية».

- الاتجاه:

المقال يتبنى موقفًا إصلاحيًا ناقدًا، إذ يضع الإعلام الرسمي في قلب أزمة الشرعية. فهو لا

الحكومة عاجزة عن الوفاء بأبسط التزاماتها تجاه الفئات الأكثر هشاشة

يكتفي بانتقاد أخطاء مهنية، بل يصف «صداوسيما» كمؤسسة مختطفة من قبل تيار ضيق، ما حوّلها من أداة توحيد وطنية إلى أداة ترويج أيديولوجي.

- المغزى:

الأزمة التي يرصدها المقال تتجاوز حدود الإعلام لتنعكس على الثقة المجتمعية في الدولة. فالإعلام المنحاز يضعف الشرعية الداخلية ويشوّه صورة إيران في الخارج، ويحوّل أداة القوة الناعمة إلى عبء يفاقم الانقسام الداخلي والعزلة الدبلوماسية.

2- الاجتماع والاقتصاد... معاشات المتقاعدين بين الوعود والخذلان

- النص المنقول:

نشرت صحيفة شرق: «إن الحكومة وعدت بزيادة معاشات المتقاعدين بنسبة تتناسب مع التضخم، لكنها تراجعت عن وعودها وتركت شريحة واسعة من المواطنين بلا حماية اجتماعية حقيقية، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات بينهم».

- الاتجاه:

ينقل المقال اتجاهًا نقديًا صريحًا ضد الحكومة، باعتبارها عاجزة عن الوفاء بأبسط التزاماتها تجاه الفئات الأكثر هشاشة. ويظهر الخطاب الحكومي كسلطة منفصلة عن القاعدة الاجتماعية التي يفترض أنها تمثلها.

> إيران تعيش في ظل إعلام رسمي فاقد للمصداقية وحكومة عاجزة عن الاستجابة للمطالب المعيشية ونخبة سياسية مأزومة بالصراع والفساد

- المغزى:

أزمة المعاشات تكشف عن انهيار العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن. فحين تُخلف الحكومة وعودها تجاه المتقاعدين - رمز «المواطن المخلص»- فإنها تقوّض الثقة الكلية في مؤسسات الحكم. وهي دلالة على هشاشة الاقتصاد الإيراني المعتمد على الشعارات أكثر من السياسات الفعالة.

3- السياسة... علي شمخاني بين اتهامات الفساد وتناقض المواقف

- النص المنقول:

كتبت صحيفة جمهوري إسلامي: «إن علي شمخاني، أمين مجلس الأمن القومي السابق، متهم بالاستفادة الشخصية من العقوبات عبر شبكات اقتصادية مرتبطة بأسرته، في الوقت الذي كان يعلن فيه مواقف صارمة ضد الغرب».

- الاتجاه:

يتبنى المقال اتجاهًا نقديًا حادًّا يضع شمخاني في موقع «رمز التناقض السياسي». فبينما يُفترض أن يكون ممثلًا لصلابة الدولة، يُقدَّم كمن يساوم على العقوبات لتحقيق مصالح شخصية. النقد هنا يكشف انقسام النخبة الحاكمة وتضارب أجنداتها.

- المغزى:

القضية توضح أن تحديات إيران ليست محض ضغوط خارجية، بل نتاج صراعات داخلية ونزاعات

الاتجاهات تكشف عن مشترك أساسي: تآكل الثقة بين المجتمع والدولة

التمييز الاقتصادي يقوض ثقة نصف المجتمع (المرأة) بالنظام

مصالح. فاتهام شخصية بحجم شمخاني يضعف الثقة الشعبية بالنخبة الحاكمة، ويُظهر أن الملفات الاستراتيجية (كالنووي) أصبحت ساحة مساومة داخلية، مما يضعف الموقف الإيراني على الساحة الدولية.

4- الثقافة والتعليم... عسكرة الخطاب التربوي وردود الفعل المجتمعية

- النص المنقول:

نشرت صحيفة هم‌ميهن: «أثار وزير التعليم جدلًا واسعًا حين قال: «يجب أن تتحول المدارس إلى ثكنات لإعداد جيل مقاتل». هذه العبارة قوبلت باستياء واسع في الأوساط الأكاديمية والتربوية».

- الاتجاه:

المقال يتبنى موقفًا نقديًا يرفض تغلغل الذهنية العسكرية في المجال التربوي. فهو يرى أن المدرسة مهددة بفقدان هويتها كفضاء للعلم والحرية، وتحويلها إلى امتداد لثقافة الانضباط العسكري.

- المغزى:

القضية ليست في عبارة عابرة، بل في دلالة بنيوية على تآكل الحدود بين المدني والعسكري. عسكرة التربية تعني إعداد أجيال على الطاعة والانضباط بدلًا من الإبداع والنقد، وهو ما يهدد مستقبل الثقافة المدنية في إيران ويكرّس ذهنية السيطرة على حساب الانفتاح.

5- المرأة والحقوق الاجتماعية... التمييز في «حق الأسرة»

- النص المنقول:

كتبت صحيفة سازندگی: «إن منح حق الأسرة للرجال العاملين وحرمان النساء منه، حتى وإن كنّ المعيل الوحيد، يعكس رؤية تمييزية تُقصي المرأة وتتناقض مع الشعارات الرسمية حول دعم الأسرة».

- الاتجاه:

المقال يطرح موقفًا حقوقيًا ناقدًا، يضع الدولة في موقع الحارس لعقلية أبوية متجذرة. وهو يُظهر التناقض بين الخطاب الرسمي حول دعم المرأة والواقع العملي الذي يكرس التمييز.

- المغزى:

القضية تكشف أن مسألة «حق الأسرة» ليست مطلبًا ماليًا فحسب، بل رمزًا لهوية الدولة: هل هي دولة مساواة حديثة أم سلطة تقليدية تُبقي المرأة في موقع التابع؟ التمييز الاقتصادي يقوض ثقة نصف المجتمع بالنظام، ويجعل العدالة الاجتماعية هدفًا بعيد المنال.

تُظهر «اتجاهات الصحافة الإيرانية» خلال شهر مايو/أيار خريطة أزمات مركبة: إعلام رسمي فاقد للمصداقية، حكومة عاجزة عن الاستجابة للمطالب المعيشية، نخبة سياسية مأزومة بالصراع والفساد، نزعة متزايدة لعسكرة التعليم، واستمرار تهميش المرأة. هذه الاتجاهات تكشف عن مشترك أساسي: تآكل الثقة بين المجتمع والدولة.

وبينما تعكس المقالات قدرًا من الجرأة النقدية، إلا أنها تؤكد في الوقت نفسه أن التحديات ليست معزولة، بل مترابطة في بنية النظام السياسي والاجتماعي. وهو ما يضع إيران أمام سؤال مصيري: كيف يمكنها استعادة الشرعية داخليًا، وتقديم صورة متماسكة خارجيًا، في ظل هذا التشظي العميق؟

تفتيت الشرق الأوسط: كيف صنع الغرب فوضى المشرق العربي

منذ أكثر من قرنين، والغرب يقدّم نفسه باعتباره حامل مشعل «التحضر» و«الديمقراطية»، لكنه في الحقيقة ترك وراءه خرائط مشوهة، وحروبًا لا تنتهي، وشعوبًا ممزقة تبحث عن الاستقرار. لم يكن الشرق الأوسط ساحةً للفوضى الطبيعية أو نتيجة لصراعات محلية فحسب، بل مختبرًا للفوضى المصنوعة في مكاتب لندن وباريس وواشنطن. من سايكس- بيكو إلى غزو العراق، مرّت قوافل الإمبراطوريات وهي تعيد رسم الجغرافيا على مقاس مصالحها، تاركةً المنطقة في دوامة نزاعات لا تنطفئ.

في هذا السياق، يأتي كتاب جيرمي سولت «تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي» كوثيقة إدانة فكرية وتاريخية، تفضح الدور الغربي في تحويل المشرق العربي إلى ساحة خراب دائم، وتكشف أن شعارات "التحديث" و"مكافحة الإرهاب" ليست سوى أقنعة لنهب الثروات وإدامة السيطرة.

البيانات الأساسية

العنوان الأصلي: The Unmaking of the Middle East: A History of Western Disorder in Arab Lands

العنوان بالعربية: تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي

المؤلف: جيرمي سولت

المترجم: د. نبيل صبحي الطويل

تاريخ النشر: 2008 (بالإنجليزية)، 2011 (بالعربية)

الفكرة المركزية

يضع سولت إصبعه على الجرح، الفوضى ليست قدرًا شرق أوسطيًا، ولا انعكاسًا لـ«جوهر إسلامي عنيف»، بل صناعة غربية مدروسة. منذ نابليون حتى جورج بوش الابن، تكررت القاعدة نفسها: التدخل العسكري والسياسي، تفكيك الكيانات الوطنية، زرع (إسرائيل)، وإبقاء المنطقة رهينة لخطوط النفط والجغرافيا.

المحاور الرئيسة

1- **البدايات الاستعمارية**

- حملة نابليون (1798) شرارة التدخل المباشر.
- الاحتلال البريطاني لمصر (1882): خطاب حضارة يخفي مشروع نهب.

2- **تفكيك الإمبراطورية العثمانية**

- سايكس- بيكو كنموذج لرسم الخرائط المصطنعة.
- المشروع الصهيوني المدعوم غربيًا: استعمار مزدوج على حساب فلسطين.

3- **صعود الولايات المتحدة كقوة مهيمنة**

- أزمة السويس (1956) إعلان نهاية الهيمنة الأوروبية.
- غزو العراق (2003): الوجه الأوضح للإمبراطورية الأمريكية.

4- **الصراع العربي- الإسرائيلي ولبنان**

- النكبة والحروب المتتالية حتى 1973.
- لبنان كساحة اختبار للفوضى المدارة غربيًا.

5- **الكلفة البشرية والفكر المقاوم**

- ملايين القتلى واللاجئين.
- المقاومة بوصفها استجابة طبيعية أمام العدوان.

6- **خطاب "الآخر" وصناعة العدو**

- توظيف "الإرهاب الإسلامي" لتبرير التدخلات.
- نقد مباشر لصدام الحضارات وهنتنغتون.

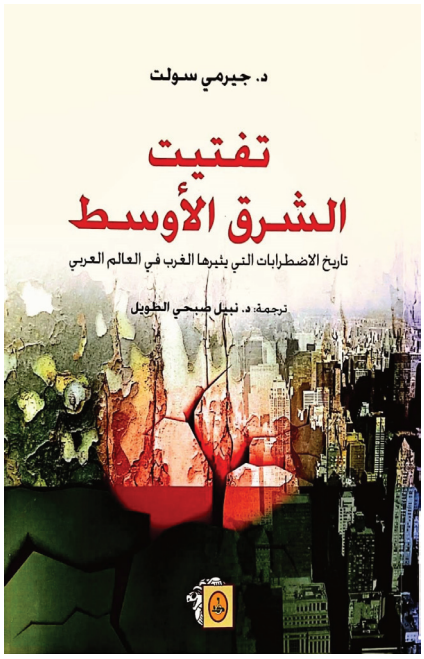

تفتيت الشرق الأوسط

ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل

الاستقبال النقدي

- جون ميرشايمر: كتاب لا غنى عنه لصنّاع القرار الأمريكيين.
- ميهران كامرافا: «مدمّر في دقته».
- جوزيف مسعد: مخاطبة عميقة للقارئ دون استشراق.
- ملاحظة نقدية: تقليص حضور العوامل الداخلية لصالح التركيز على الغرب.

نال الكتاب إشادة أكاديمية واسعة، ورُشح لجائزة آرثر روس (2009)، وحاز تقييمًا مرتفعًا (5/4.5 على Amazon).

المغزى الفكري

الشرق الأوسط لم يولد فوضويًا، بل فُرضت عليه الفوضى قسرًا. الغرب، وليس الإسلام أو العروبة، هو من صنع الحدود الدامية وزرع النزاعات. من هنا تأتي أهمية الكتاب كصرخة فكرية تدعو لإعادة قراءة التاريخ بمنطق تحميل المسؤولية للفاعل الحقيقي: القوى الاستعمارية.

الخلاصة

«تفتيت الشرق الأوسط» ليس مجرد كتاب في التاريخ السياسي، بل شهادة إدانة ضد الغرب الذي حوّل المنطقة إلى «مختبر للفوضى». يبرهن سولت أن المصالح الاستعمارية كانت دائمًا أثقل وزنًا من حياة الملايين، وأن كل حديث عن التمدين أو مكافحة الإرهاب لم يكن سوى قناع للهيمنة. إنه مرجع لا بد منه لكل من يسعى لفهم جذور الأزمات العربية الراهنة.

المؤلف: جيرمي سولت

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بيلكنت (أنقرة). متخصص في تاريخ الشرق الأوسط الحديث ودور القوى الاستعمارية. من أبرز أعماله: Imperialism, Evangelism, and the Ottoman Armenians, 1878-1896. جمع بين الصرامة الأكاديمية والسرد التاريخي الموجه للجمهور العام، معتمدًا على أرشيفات غربية واسعة.

بالكاريكاتير... غزة تموت جوعًا

مجاعة..

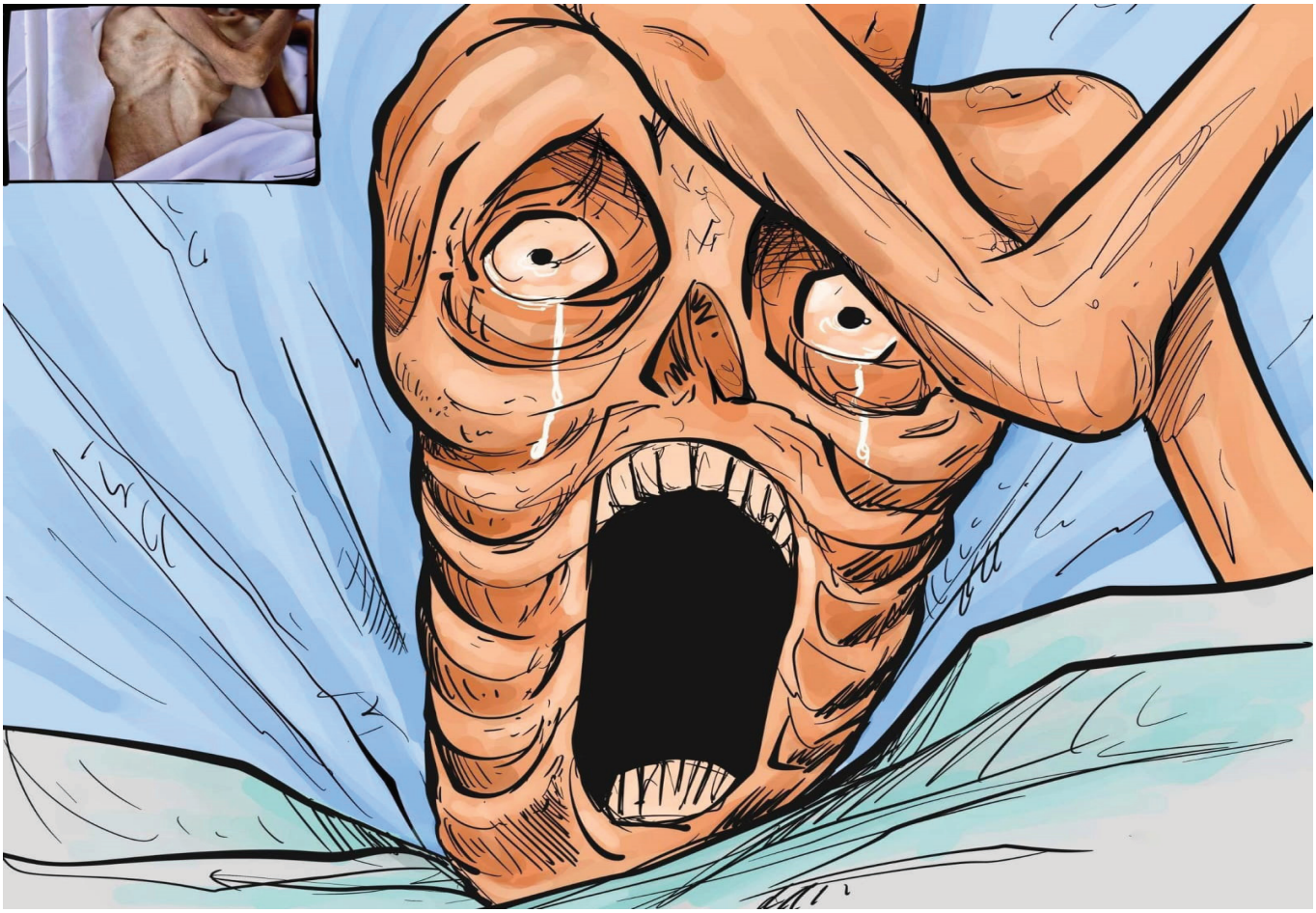

عمامه های سیاه

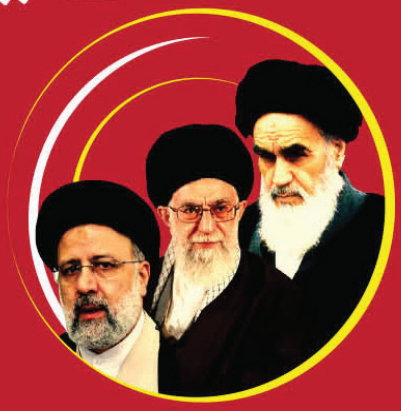

مواجهة المشروع الفارسي.. نكون أو لا نكون/ مشروع إيران الاستعماري.. متى يتوقف؟/ كيف نواجه المشروع الإيراني الفارسي؟/ مخططات «النفوذ الناعم» لنشر التشيع/ حروب «القوة الناعمة» الإيرانية/ احتلال ناعم.. و«طابور ثقافي خامس»/ الفضائيات الشيعية.. من يوقظ «الفتنة النائمة»؟/ «تضليل إعلامي» بمليارات الدولارات!/ «أبواق إيران» في العالم العربي/ الإعلام الإيراني.. «خطاب الكراهية»/ سقوط «عمائم إيران» في العراق ولبنان / تشييع تحت ستار «الاستثمار»/ «القوة الناعمة» الشيعية في مصر/ إيران.. الأولى عالميا في «نزيف الأدمغة»/ «النفوذ الناعم» عبر التعليم/ إسرائيل وإيران.. وجهان لعملة واحدة/ إيران.. «ملاذ الموساد" / تجنيد الأطفال في الميليشيات الطائفية/ التحالف «الإيراني- الأمريكي» في العراق/ «التحالف الخفي» بين الشيعة والأمريكان/ إيران «دولة الإعدامات»/ بلاد المشانق المعلقة/ قطع «أذرع الشر» الإيرانية/ هل حانت ساعة «سقوط الملالي»؟/ الملالي.. إلى «مزبلة التاريخ»/ الربيع الإيراني.. آخر أيام الملالي/ سقوط «عمامة» الملالي.. بداية النهاية/ إيران «الحبلى بالتغيير».. متى تثور؟/ مخطط «توريث السلطة» في إيران/ «عائلة المرشد».. هل تحكم إيران؟/ ٤ رسائل إلى «من يهمه الأمر»/ إيران لا تحارب بـ «الوكالة» في اليمن!/ المشروع الإيراني على مدار ٤ قرون/ «الحرس الثوري».. دولة فوق الدولة/ لماذا نعادي إيران؟/ كيف يدير الملالي ماكينة الأكاذيب؟/ لماذا يحقد غُلاة الشيعة على «المنصور»؟/ قراءة متأنية في ثلاث أوراق تاريخية/قبل أن يهدم «أبرهة المجوسي» الكعبة!/ سفاح فوق عرش «آيات الله»/ ميزانية إيران لـ «تخريب» الشرق الأوسط.

العمائم السوداء

مؤامرات ملالي إيران على العالم العربي

1

شريف عبد الحميد

الخليج بودكاست

■■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصًا بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعًا وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الوليّ الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمنًا طويلًا فسادًا وإفسادًا.

لذلك، سيأخذ صُنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملالي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلًا عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصًا الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير السنوي
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

■ ربع قرن على اعتقال مانديلا الشرق

شريف عبد الحميد

القاهرة، من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2024، 206 صفحة.

■ جيش الظل الإيراني
إمبراطورية المليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة، من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2021، 259 صفحة.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
«الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
«الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ طابور إيران الخامس في الوطن العربي
«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

نتنياهو... الفاسد الذي يحمل مفاتيح «أورشليم»

د. محمد جميح*

(إسـرائيل) دولة غير طبيعية من وجوه شتى: فهي علمانية و«يهودية»، وهي ديمقراطية تنتمي لـ«العالم الحر»، واحتلال من بقايا عصور الاستعمار، وهي «تحترم حقوق الإنسان»، وتدمر غزة، وهي «واحة السلام» في المنطقة، والدولة الأكثر إثارة للحروب في العالم، وهي دولة «هجوم» واسـم جيشـها «جيش الدفاع»، وهي كذلك «حامية الغرب» ومحميته في الوقت ذاته.

وفـوق ذلك، هذه الدولة تعد شـرقية الجغرافيا، غربية التاريخ، أو شـرقية الأرض (التي احتلتها) غربية الآيديولوجيا التي أنشـأتها، دولة عرقية الهوية بأعراق مختلفة، من الشـرق الأوسـط وأفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريـكا، عـلاوة على أنهـا دولة تعيش في العصـر الحديث، وتفاخـر بـ«الجد الطوطمي الأسـطوري» الذي اخترعته لمواطنين من أعراق شـتى، لدرجة أن كل رؤسـاء وزرائها وُلدوا في دول أخرى، عدا بنيامين نتنياهو الذي ولد لأب من أصل بولندي وأم أمريكية.

وتستمر سلسلة تناقضات دولة يهودية «دينية» أقامتها قيادات صهيونية «ملحدة»، لا تؤمن بالتوراة، ولا تقيم اعتباراً للوصايا العشـر، ولا تعتقد أن «الرب تجلى لموسى فوق الطور، وألقى إليه بالألواح المقدسة»، ومع ذلك تقوم مشـروعيتها على حكايات «عهد الرب»، و«أرض الميعاد»، و«شعب الله المختار»، في جملة من التناقضات جسـدتها العبارة المنسـوبة لأول رئيس وزراء لإسرائيل، وهو البولندي ديفد بن غوريون الذي قال: «في إسرائيل لكي تكون واقعياً يجب أن تؤمن بالمعجزات»، وهي عبارة تشير إلى مأزق فكري وشعوري يعاني منه الإسـرائيليون الذين يشـعرون بالتمزق بين كم هائل من التواريخ والذكريات والهويات والروايات والأسـاطير والتناقضات التي تجعل الذهنية الإسـرائيلية مشوشـة، لدرجة نفورها من الأساطير الدينية، مع احتياجها لهذه الأساطير لبناء الدولة والمجتمع، كشأن من يجبر على تصديق خرافة، لأنها أصبحت ضرورية لوجوده.

والمواطـن الإسـرائيلي هو النمـوذج المصغر لهذه الدولـة «المجمعة»، مواطن قدم من جهات شـتى لتشـكيل مجتمع يريد أن يتماسـك، وهو بالفعل يبدو من الخارج متماسـكاً، لكنه تماسك ظاهري، تماسك مبحرين على مركب يقتضي الحفاظ عليه أن يكونوا متماسكين، تماسكا قسريا، مدفوع بالخوف: الخوف من الماضي البعيد والقريب، ماضي الكوارث توراتية الحجم التي حلت بـ«شعب الله المختار»، وماضي الاضطهاد الأوروبي، وذكريات الهولوكوست التي تعيد تشكيل لاوعي أحفاد الناجين من المحرقة الذين يبدعون. اليوم. في صياغة محارق أخرى، لشعب كل ذنبه أن الاختيار وقع على أرضه، لتكون «وطناً قومياً» لشعب آخر جيء به «لفيفا»، حسـب النص القرآني الذي يعكـس تناقضات هذا اللفيف العرقي والطائفـي والثقافي واللغوي واللوني والقيمي الذي يشكل شعب إسرائيل.

وإذا كانت إشكالية إسرائيل/الدولة تتجسد في إسرائيل/المواطن فإن بنيامين نتنياهو يعد التجسيد الأبرز لجملـة التناقضات التي تعانيها هذه الدولة، نتنياهو هو التجسـيد العملي لدولة الاحتلال الإسـرائيلي، وهو مواطن يتعمق لديه جرح الهوية، بفعل تمزقها بين جنسـيات وثقافات وجغرافيا مختلفة، وهو التمزق الذي جعـل نتنياهو كوالـده متطرفين في قضايا التعصـب لـ«الهوية اليهودية» للدولة، هروبـاً من جراح الذاكرة، وصـراع الهويات الذي يعتمل بشـكل أو بآخر، داخل الشـخصية الإسـرائيلية. هذا التطرف أخرج شـخصية نرجسية معقدة تداري خوفها بالتهور، وتخفي ضعفها بالقسوة المفرطة، وتغطي فسادها بصفحات التوراة.

ومع كل تهم الفساد التي تلاحق نتنياهو إلا أنه يصر على تصور نفسه مدافعًا عن القيم الغربية اليهودية المسيحية، على أساس أن إسرائيل هي حاجز الصد الأول، دفاعًا عن الغربيين، «أبناء النور»، في وجه بحر من الإرهابيين الإسلاميين، «أبناء الظلام» الذين يريدون تدمير الغرب، والقضاء على حضارته، فيما يتقمص نتنياهو دور «شمشـون الجبار» الذي هدم المعبد على الغزاويين، ودفنهم تحت الركام، ليقف منتصراً فوق قبر كبير اسمه غزة، باعتباره ملكاً متوجاً لإسرائيل، يسلم مفاتيح «أورشليم» للمسيح العبراني الذي سيجسد مملكة السماء الإسرائيلية، بعد التهيئة لقدومه ببناء الهيكل الثالث، على أنقاض المسجد الأقصى.

وبالطبع، فإن نتنياهو لا يكف عن إبراز تناقضاته، من خلال مزجه الخطابين الديني والسياسي، لدغدغة المشـاعر، مركزاً على كون إسرائيل. دينياً وثقافياً. تنتمي للحضارة الغربية في صبغتها اليهودية. المسيحية، وهي الصبغة التي يركز عليها نتنياهو الذي لا يكف عن الاغتراف من نصوص العهد القديم للكتاب المقدس، وهو الجزء المشترك بين الديانتين، وذلك بغرض الإشارة إلى الوحدة الدينية والثقافية - بل والسياسية - بين الغرب وإسرائيل.

ذات مـرة تمثـل نتنياهو نبوءات العهد القديم الواردة في سـفر إشـعيا، وامتلأ بنبـوات التوارة، وتخيل السـماء تطوى بين جنبيه، حين قال: سـنحقق نبوءة إشـعياء: «لن تسـمع بعد، خرابًا في أرضك، سنمنح المجد لشـعبك»، مضيفاً: «نحن أبناء النور وهم أبناء الظلام، وسيهزم النورُ الظلام». ويمتلئ نتنياهو بـ«روح القدس»، فيقتبس نصاً آخر من سـفر أشـعيا، يقول: «والآن اذهب، واضـرب عماليق وحرم كل ما لهم، ولا تعف عنهم، بل اقتل رجلاً وامرأة، طفلاً ورضيعاً، بقراً وغنماً، والجمل والحمار».

وتتجلى الإشكالية هنا في كون نتنياهو أو «الملك بيبي»، كون هذا «الخارج من صفحات الكتاب المقدس» متهماً بالفسـاد والرشوة وخيانة الأمانة، وهي جرائم جسيمة، عدا عن تهم ترهيب الشهود الموجهة لزوجته سارة، وهو الأمر الذي يرى كثيرون أنه سبب تمسك رئيس الوزراء باستمرار الحرب على غزة، لضمان استمرار تهربه من الإدانة، مع بقائه في السلطة.

وبعـد، فقد بلغت دولة الاحتلال بـؤرة توترها، ووصل هذا «اللفيف الإسـرائيلي» ذروة تناقضاته، وهي التناقضات التي بدأت تظهر في تسلط الحاكم واحتجاج الشارع، تصميم القيادة وتمرد الجنود، بذخ الإنفاق وتراجـع الاقتصاد، تغول الحياة اللاهوتيـة وتراجع الحياة المدنية، العجرفة الداخليـة ونذر العزلة الدولية. هناك مثل بريطاني يقول: «كلما كان الصعود عاليا كان السقوط قاسيًا».

وهاهـي إسـرائيل اليوم تعلو «علوًا كبيرًا»، حسـب وصف القـرآن الكريم، ولكنها «تصعد سـريعًا نحو الهاوية»، حسب كثير من مفكريها.

■ نقلًا عن: القدس العربي

* مندوب اليمن لدى منظمة «اليونيسكو» الدولية

شؤون إيرانية

مجلة «شؤون إيرانية» ليست مجرد مطبوعة، بل هي جزء من مشروع إعلامي ثقافي كبير، ينطلق من مبادئ قومية عروبية، الهدف منه هو مواجهة آلة الإعلام الإيرانية الجبارة، التي تروّج - ليل نهار- لأكاذيب ملالي طهران، وادعاءاتهم الزائفة، كأحد أدوات بناء مشروعهم التوسعي العدواني في الشرق الأوسط.

ينفق النظام الإيراني أموالاً طائلة على الترويج الثقافي، لخدمة مشروعه الفارسي التوسعي، في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، وقد بلغت موازنة إيران الثقافية عام 2018 حوالي 2500 مليار تومان، ذهب منها 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صُرِف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية.

لذلك، كان لابد من صدور «شؤون إيرانية» من أجل فهم العقلية الإيرانية، وبيان مدى خطورة المشروع الفارسي الإمبراطوري على الأمة العربية، ولمعرفة كيف تفكر إيران، وما هي أبعاد مخططات الملالي الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى شعوبها، تحت دعاوى برّاقة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، أو الوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

وكان لابد من «شؤون إيرانية»، لأن النظام الإيراني يسعى منذ عدة عقود إلى استغلال «القوة الناعمة»، بمختلف أدواتها، لفرض هيمنته ومد نفوذه الثقافي إلى الساحات العربية والإقليمية والدولية، مع المزاوجة بين الأدوات الناعمة ومبدأ القوة الخشنة في سياسته الخارجية؛ في محاولة لمحو الهوية العربية عن المنطقة، بحيث تكون لإيران اليد العليا في المنطقة العربية.

صدرت المجلة لكي تسد بعضًا من الفراغ الكبير في الإعلام العربي المعاصر، الذي لم يتنبّه – باستثناءات قليلة- إلى أهمية مواجهة إيران إعلاميًا، وأهمية فهم ما يدور داخل أورقة الحكم في طهران، وتعميق مشاعر الرفض الشعبي لنظام «الولي الفقيه»، فضلاً عن دراسة اتجاهات الشعوب الإيرانية، ونصرة قضايا استقلال هذه الشعوب المضطهدة، وخصوصًا شعب الأحواز العربي التي تحتل إيران بلاده منذ أكثر من 75 عامًا، والكُرد الذين ضاعت دولتهم «جمهورية مهاباد» عام 1946.

وسعت «شؤون إيرانية» منذ صدورها إلى القيام بواجبها على أكمل وجه ممكن، من أجل فضح نوايا الملالي، وتعرية مشروعهم الطائفي، حتى يعلم القاصي والداني أهمية الوقوف في وجه إيران، لكي لا تتحول إلى «فزّاعة» تُخيف الشعوب العربية!

ومجلة «شؤون إيرانية» هي مجلة «أسبوعية» تصدر شهريًا مؤقتًا، نحاول فيها كشف النقاب عن خفايا «الشؤون الإيرانية»، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وبيان ما يُراد لنا نحن العرب من دمار وخراب، ضمن مشاريع طهران الممتدة إلى أزمنة غابرة، والخارجة من بطون كتب التاريخ، لكي تتحكم في واقعنا المعاصر بمنطق العنجهية والوصاية والعنصرية «الفارسية» البغيضة.

المؤتمر الأول للبرلمانيات الكرديات: لنُرسّخ الديمقراطية في السياسة

Kurdistan No: 20

السنة الثانية • ذو القعدة 1446هـ - مايو/أيار 2025 م

صوت كل الشعوب المقهورة

كردستان

الكاتبة والإعلامية المصرية منى شماخ:

تجربة المرأة الكردية في شمال وشرق سوريا «استثنائية»

مع العدد

استعرضت إرث صحيفة «كردستان»

ممثلية «مسد» في القاهرة تُحيي يوم الصحافة الكردية

المرأة السورية بين التهميش السياسي والتعنيف الإسلاموي

تحرير أوجلان يُزيل «أفخاخ السلام» مع تركيا

www.alkhalej.net